

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

الموضوع

دور القوائم المالية في تحسين إتخاذ القرارات وفق نظام محاسبي مالي جديد
دراسة حالة
مجمع الإخوة عموري بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- شناي عبد الكريم

من إعداد الطالب (ة):

- فمام أمينة

- مسعودي خولة

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	أ. مس. أ	- شويخي اسماعيل
بسكرة	مقررا	أ. مح. أ	- شناي عبد الكريم
بسكرة	مناقشا	أ. د	- جودي محمد رمزي

الموسم الجامعي: 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية و المحاسبة

الموضوع

دور القوائم المالية في تحسين إتخاذ القرارات وفق نظام محاسبي مالي جديد
دراسة حالة
مجمع الإخوة عموري بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- شناي عبد الكريم

من إعداد الطالب (ة):

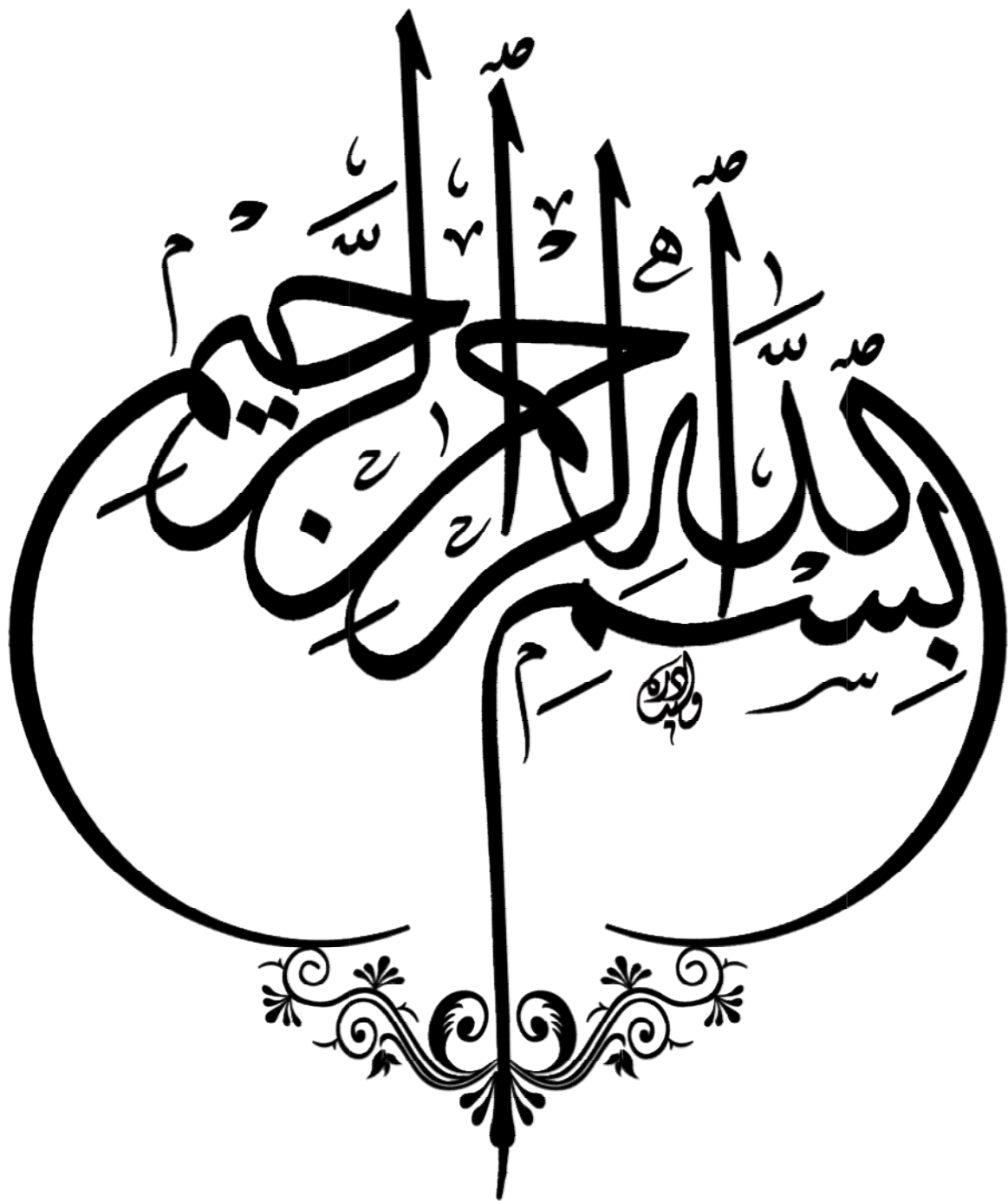
- فمام أمينة

- مسعودي خولة

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	أ. مس. أ	- شويخي اسماعيل
بسكرة	مقررا	أ. مح. أ	- شناي عبد الكريم
بسكرة	مناقشا	أ. د	- جودي محمد رمزي

الموسم الجامعي: 2021-2022



شكر و عرفات

"بسم الله الرحمن الرحيم"

قال تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العقل و العلم

الحمد لله الذي يسر لنا أمورنا و عززنا بالفهم

الحمد لله الذي وفقنا و سهل لنا التقدم للأمم

الحمد لله و صلاة على محمد أعظم النعم

قال صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

تعجز كل كلمات الشكر أمام عظمة الوالدين الذين دفعوا سنين عمرهم ليقطفوا ثمار نجاحنا

فلكم ألف شكر على كل الدعم المعنوي و المادي

لك باقة امتنان و عرفان للأستاذ المشرف " شناي عبد الكريم " لتوجيهاته التي ساعدتنا كثيرا

ومجهوداته التي بذلها من أجل أن يرى هذا البحث

كل الشكر و التقدير لكل الأحباب والأصدقاء من قريب و من بعيد .

كل الشكر و التقدير لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير دون استثناء .

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع
إلى أمي التي ذودتني بالحنان والمحبة وإلى
أبي الذي لم ييخل عليا يوما بشيء
أقول لهم: أنتم وهبتوني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة
والى إخوتي وأسرتي جميعا
ثم إلى أستاذتي والى كل من علمني حرفا أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي
كما لا أنسى في الأخير جزيل الشكر إلى جميع زملائي وزميلاتي في الدراسة والعمل
وكل من ساهم معي في إنجازها

**** أمينة فمام ****

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وتحقق ما كان بل لأمس حلما ، طالما انتظرت هذا لأهدي مكان عون

لي في مسيرتي

لعائلي أولا وثانيا وأخيرا ولأحبي

إلى والداي:

أبي: الحبيب وقرّة عيني ومأمني وأمني وقديوتي وشمعتي يا رجلا أنا نصفه الثاني وهو كل أرجئي، من تضج

المجالس بإسمه "خميسي"

أمي جنّتي وحياتي وروحا سكنت قلبي وجسدي ومن علمني ولأموال جزء من قلبي "زكية"

إخوتي :

مسندي و سندي وقوتي ومملكتي "زكرياء ، يحيى، شهاب الدين "

إلى أهلي :

من سندي ورفع معنوياتي وكان معي من أسرتي

إلى جدتي :

لادنيا تقارن بك ، ولا وطن يغني عنك فالعالم يحتاج لقلوبا كطهر قلبك "فاطمة "

إلى روح جدي :

روح غالية فارقتني لك حفيدة اشتاقت إليك و تتمنى رؤيتك "جدي محمد رحمة الله عليك "

إلى أساتذتي :

أنبياء العصر و عطر الأرض "أساتذتي الكرام "

إلى رفقاء الدرب زملاء الدراسة .

كما لا يفوتني أن أشكر كل من كانت له بسطة يد في هذا العمل المتواضع رجيتا من الله عز وجل توفيقني في

حياتي.

**** حولة مسعودي ****

ملخص الدراسة:

مع الظروف الاقتصادية الراهنة وخاصة مع توجه الجزائر إلى اقتصاديات السوق، أمسى من الضروري تعديل النظام المحاسبي المعتمد لعدم مواكبته للبيئة الجديدة التي تولدت مع مختلف الإصلاحات الاقتصادية، وكخطوة عملية قامت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي وفق ما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية وهي تجسيدها لقانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والمقرر في 2010/01/01 على كل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

وبالتالي كان لزاماً على المحاسبة أن تتطور وتلبي الاحتياجات الجديدة للمستخدمين من المعلومات الملائمة عن طريق القوائم المالية، والتي تساعد على اتخاذ القرارات المختلفة خاصة منها المالية.

ولدراسة ذلك قمنا بإسقاط الجانب النظري على القوائم المالية والقرارات المالية وفق النظام المحاسبي الجديد أما في الجانب التطبيقي قمنا بدراسة ميدانية على مستوى المؤسسة التجارية ذات مسؤولية المحدودة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير -بسكرة - وقد جاءت النتائج لتبين مدى اعتماد على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية، القوائم المالية، القرارات المالية .

Abstract :

With the current economic circumstances, and especially with Algeria going towards market economies, it is necessary to amend the adopted accounting system in order to avoid keeping up with the new environment that was generated by various economic reforms. As a practical step, Algeria has reformed its accounting system in line with the International Accounting Standards, which is embodied in Law No. 07-11 of November 25, 2007, which is decided on 01/01/2010 on all Algerian economic institutions.

Consequently, accounting had to evolve to meet users new needs for appropriate information through financial lists, which is helpful to make different decisions, especially financial ones.

To study this, we dropped the theory on the financial lists and financial decisions according to the new accounting system. As for the practical side, we conducted a field study at the level of the commercial enterprise with limited liability, Amouri Brothers for Import and Export - Biskra. The results display the extent of its dependence on financial lists and the accounting system's success in making financial decisions.

Key words : Financial accounting system, international accounting standards, financial statements, financial decisions .

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	شكر وعرهان
	ملخص الدراسة
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ	مقدمة
الفصل الأول: عموميات حول القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي
07	المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه
08	المطلب الثاني: الفروض والمبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي
09	المطلب الثالث: أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي
11	المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
11	المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ومستخدمها
12	المطلب الثاني: مكونات القوائم المالية وأهميتها
14	المطلب الثالث: أهداف القوائم المالية وخصائصها
15	المطلب الرابع: العوامل التي تؤثر في القوائم المالية
15	المبحث الثالث: إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
15	المطلب الأول: عرض الميزانية
18	المطلب الثاني: عرض حسابات النتائج
21	المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات النقدية
25	المطلب الرابع: عرض جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة والملاحق
27	خلاصة الفصل :
الفصل الثاني: اتخاذ القرارات المالية	
29	تمهيد
30	المبحث الأول: عموميات حول اتخاذ القرارات
30	المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرارات

33	المطلب الثاني: أنواع القرارات
34	المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرارات
34	المطلب الرابع: أهمية اتخاذ القرارات
34	المبحث الثاني: التحليل المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية
34	المطلب الأول: ماهية القرارات المالية وأنواعها وخصائصها
41	المطلب الثاني: ماهية التحليل المالي وأهدافه واستعمالاته
43	المطلب الثالث: دور المؤشرات التوازن في اتخاذ القرار
44	المطلب الرابع: دور النسب المالية في اتخاذ القرار
47	المبحث الثالث: أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات في الشركات
47	المطلب الأول: تقديم معلومات حول دخل الشركة تساعد الأطراف ذات الصلة في اتخاذ قراراتهم
48	المطلب الثاني: توفير المعلومات عن الموارد الاقتصادية للشركة وأثارها في اتخاذ القرارات
49	المطلب الثالث: تأثير القرارات المالية للأطراف ذات الصلة على الشركات
52	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: عرض وتحليل النتائج والدراسة الميدانية	
54	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة الإخوة عموري
54	المطلب الأول: تعريف المؤسسة وطاقاتها الفنية
54	المطلب الثاني: نشأة المؤسسة وأهدافها
55	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
56	المطلب الرابع: عينة من شركة Sehari لوطاية بسكرة
56	المبحث الثاني: تقديم وتحليل القوائم المالية لمؤسسة الإخوة عموري
56	المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة Sarlsehari El outaya Biskra لسنة 2018-2019 .
58	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية من خلال النسب المتبعة لسنة 2018-2019
63	المطلب الثالث: تحليل القوائم من خلال مؤشرات التوازن المالي
65	المطلب الرابع: تحليل الحسابات القوائم المالية 2018-2019.
70	خلاصة الفصل:
72	خاتمة
75	قائمة المصادر والمراجع
80	ملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
17	الجدول رقم (01): ميزانية السنة المالية المقفلة في...
18	الجدول رقم (02): ميزانية السنة المالية المقفلة في...
20	جدول رقم (03): جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من... إلى...
21	جدول رقم (04): جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من... إلى...
23	الجدول رقم (05): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من... إلى...
24	الجدول رقم (06): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من... إلى...
25	الجدول رقم (07): تغيرات رؤوس الأموال الخاصة
31	الجدول رقم (08): خصائص تصنيف سيمون
56	الجدول (9): الميزانية المالية 2018-2019
57	الجدول (10): القوائم المالية 2018-2019 .
58	الجدول (11): نسبة السيولة الخزينة
58	الجدول (12): افتتاح القروض البنكية بواسطة رؤوس الأموال
58	الجدول (13): نسبة تمويل التثبيتات المالية.
59	الجدول (14): نسبة تمويل التثبيتات الأخرى
59	الجدول (15): نسبة الاستقلال المالي.
59	الجدول (16): المديونية
60	الجدول (17): تمويل متوسط وطويل الأجل
60	الجدول (18): تمويلات أخرى متوسط الأجل
60	الجدول (19): نسبة تمويل
61	الجدول (20) نسبة تمويل الأصول قصيرة الأجل
61	الجدول (21): نسبة السيولة العامة
62	جدول (22) جدول حسابات النتائج
63	الجدول (23): الأصول لميزانية 2018-2019
64	الجدول (24): خصوم لميزانية 2018-2019.
64	الجدول (25): رأس المال لسنة 2019.
64	الجدول (26): رأس المال لسنة 2018.

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
32	الشكل رقم (01): مستويات القرارات الإدارية
33	الشكل رقم (02): مراحل اتخاذ القرار
37	الشكل رقم (03): مراحل تقييم الاقتراح بالاستثمار وأساليب التقييم.
39	الشكل رقم (04): تصنيفات مصادر التمويل
55	الشكل (05): الهيكل التنظيمي للمؤسسة

مقدمة

يشهد العالم العديد من التطورات، التي أثرت بشكل كبير على نمط واتجاهات العلاقات في العديد من المجالات، منها الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها، ولقد سايرت الحاسبة تلك التطورات الراهنة وأصبحت نشاطا خدميا يهتم بتوفير المعلومات للأطراف المختلفة سواء كانت الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع الوحدة الاقتصادية.

وتعد الجزائر واحدة من تلك الدول التي انخرطت في هذا المسار باعتمادها سياسة إصلاح جذرية لنظامها المحاسبي، ترمي إلى تبني نظام محاسبي جديد يتوافق والمتطلبات التي فرضتها التغيرات المالية والمحاسبية الدولية، وتسعى إلى مواكبة متطلبات العولمة المالية والمحاسبية وكللت جهود الإصلاح بتبني نظام محاسبي جديد بتاريخ 25 نوفمبر 2007، والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من أول جانفي 2010.

يعتبر النظام المحاسبي المالي العمود الفقري المستمد من معايير الحاسبة الدولية، معتمدا على مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تستخدم كإطار يتم الرجوع إليه، وذلك بإعداد قوائم مالية تقدم في شكل تقارير مالية متعددة (حسابات النتائج، الميزانية، التدفقات النقدية... الخ، تتميز بالمصادقية، الصحة، والتعبير الدقيق عن الوضعية المالية للمؤسسة سعيا لاتخاذ القرارات الرشيدة. وذلك للمحافظة على استمرارها ونموها والابتعاد عن خطر الإفلاس.

بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد، ولذلك فإن القرارات الإدارية في مجال الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار القيام بما اعتمادا على الخبرة الذاتية، دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته، خاصة وأن النجاح والتقدم يجب ألا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير، ولذلك لا بد لها من تخطيط نشاطها للفترة المقبلة، وهذا يعني عدم اتخاذ أي قرار إداري إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية الختامية، حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال، وتحديد مواطن الضعف لاتخاذ القرارات المالية المناسبة.

الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- هل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تساعد المؤسسة الاقتصادية في اتخاذ قراراتها المالية ؟

ولتعمق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهية النظام المحاسبي المالي ؟
2. كيف يتم عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ؟
3. فيما تتمثل القرارات المالية وكيف يتم اتخاذها من طرف المؤسسة ؟
4. ما هو دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار ؟

الفرضيات:

1. النظام المحاسبي المالي يعتبر تقنية من تقنيات التي تستخدم في المؤسسة من أجل ترجمة مختلفة العمليات إلى قوائم مالية تفيد متخذ القرار، وتحقق أهداف اقتصادية.

2. تساهم القوائم المالية في المؤسسة في اتخاذ القرارات المالية من خلال تحليل مؤشراتهما المالية وذلك للتنبيه المبكر بالانحرافات الحاصلة والعمل تصحيحها وتعديلها.
3. القرارات المالية هي وسيلة لتسيير وتوجيه الموارد وتحقيق أهداف المؤسسة.
4. تعد المعلومات المالية من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية والاعتماد عليها في ترشيد قراراتها.

مبررات اختيار الموضوع:

دوافع موضوعية تتمثل:

- محاولة إضافة مرجع جديد حول هذا الموضوع والرغبة في إثراء المكتبة بمثل هذه المراجع.
 - الرغبة في دراسة كل ما يتعلق بالقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعرفة أهم المتغيرات التي طرأت على القوائم المالية.
- دوافع ذاتية تتمثل في:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا المجال والذي يتماشى مع طبيعة تخصصنا.

أهمية الدراسة:

تكسب الدراسة أهميتها من خلال إبراز دور القوائم المالية للمؤسسة في اتخاذ القرارات المالية بالإضافة إلى أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية.

أهداف الدراسة:

- * تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي والتعرض إلى القوائم المالية التي يصدرها النظام المحاسبي المالي.
- * محاولة إثراء الموضوع بمعلومات تفيد القارئ من خلال دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.

الدراسات السابقة:

- مرحوم محمد الحبيب، إستراتيجية تبنى النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسبية بن بوعللي بالشلف، الجزائر، 2012.
- تطرق الباحث في هذه المذكرة بتقديم النظام المحاسبي المالي والإستراتيجية المثلى لتبنى هذا النظام لأول مرة من طرف الكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، أثر ذلك على بياناتها المالية على ضوء الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي ومعيار التقرير المالي الدولي الأول " تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة ".
- شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.
- حيث تهدف هذه الدراسة إلى تكييف القوائم المالية في ضل المعايير المحاسبية وكيفيات التقييم والتسجيل وفق معايير المحاسبة الدولية كم تم التطرق إلى النظام المحاسبي المالي وفي الجانب التطبيقي قام الباحث بتطبيق عملية التقييم والتسجيل للعمليات المحاسبية على مؤسسة اقتصادية جزائرية.

• عزه الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ضل معايير المحاسبة الدولية والمراجعة الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009.

تطرق الباحث في هذه المذكرة حول تبيان كيفية عرض ومراجعة القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي معدة في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وإظهار الدور الحقيقي الذي تلعبه المحاسبة حتى تكون قوائمها المالية سهلة الفهم وواضحة ودقيقة وشاملة لجميع المعلومات التي تفيد قارئها.

• لزغم سمية، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

وقد تناول الباحث في هذه المذكرة إلى معرفة أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تهدف الدراسة إلى محاولة بناء نموذج تجريبي يقيس العلاقة بين مختلف القرارات المالية والهيكل المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• زراقة انتصار، أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد حيزر بسكرة، الجزائر، 2013.

يتعلق موضوع هذه الدراسة إلى كيفية التأثير على أهداف المؤسسة الاقتصادية بناء على مخرجات النظام المالي وقراراتها المالية، مع محاولة معالجة هذا الموضوع على إحدى المؤسسات الاقتصادية للتعلم أكثر في موضوع القرار المالي والوقوف على تطبيقه ميدانيا.

إطار الدراسة:

قصد الإلمام بالإشكالية المطروحة نحدد إطارين مكاني وزماني للدراسة يتمثلان فيما يلي:

الحدود المكانية:

تتم هذه الدراسة بدور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة الإخوة عموري بسكرة

الحدود الزمانية:

تقتصر على تقييم دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية من الجانب التطبيقي مؤسسة الإخوة عموري بسكرة

المنهج والأدوات المستخدمة:

بناء على طبيعة الموضوع، وسعياً لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث، تم اختيار المنهج الوصفي في الدراسة النظرية من خلال التطرق لمختلف المفاهيم والعناصر المتعلقة بالقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وكذلك القرارات المالية، أما في الجانب التطبيقي فسنستخدم منهج دراسة حالة، باستخدام مجموعة من أدوات التحليل المالي، لتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث صعوبة الحصول على كافة وثائق المؤسسة لالتزامها السرية.

محتوى البحث:

تبعاً للأهداف المرجوة من البحث ومعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم البحث إلى فصلين مع فصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام، وعرض للنتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، حاولنا من خلاله التطرق إلى النظام المحاسبي المالي، كما تناولنا في هذا الفصل قواعد إعداد وتقديم القوائم المالية، بالإضافة إلى تقديم القوائم المالية التي أتى بها النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني: اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة، وتطرق هذا الفصل إلى مفاهيم متعلقة بعملية اتخاذ القرار والقرارات المالية و التحليل المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية, كذلك تناولنا أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات في المؤسسة.

الفصل الثالث: تقييم دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة الإخوة عموري بسكرة ، يحتوي هذا الفصل على دراسة الجانب التطبيقي للمؤسسة محل الدراسة وذلك من خلال مطابقة المفاهيم النظرية مع الواقع العملي، حيث تم التعريف بالمؤسسة، وتحليل قوائمها المالية خلال سنة 2019/2018 باستخدام الأدوات والأساليب التي تم التطرق إليها في الجانب النظري.

الفصل الأول:

عموميات حول القوائم المالية

وفق النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

التطورات السريعة التي عرفها الاقتصاد العالمي، فرض على الجزائر تبني نظام محاسبة مالية جديد، يواكب المقاييس الدولية ويمكن الأنظمة المالية والبنكية من مواجهة التحديات في القطاع المالي، وجاء ذلك بالقيام بإصلاحات جذرية على المخطط المحاسبي الوطني 1975 (PCN) ليحمله نظاما مرنا يستجيب مع التحولات الاقتصادية الراهنة والقواعد والمبادئ الجديدة، لخلق البيئة المناسبة التي تسمح بتطبيق نظام المحاسبي المالي (SCF) سنة 2010، وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS أو معايير إبلاغ المالي FRS أو إلغاء المخطط الوطني المحاسبي (PCN) لسنة 1975.

وبالتالي كان لزاما على المحاسبة أن تتطور وتبني الاحتياجات الجديدة للمؤسسات، التي تعتبر المستعمل الأساسي للمعلومة المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية والمتولدة من الأنشطة الاقتصادية وإيصال هذه المعلومات بالكيفية المطلوبة إلى متخذي القرار من شأنه خدمة الاقتصاد وتنميته .

سنحاول من خلال هذا الفصل تناول النظام المحاسبي المالي من خلال إبعاده النظرية والتطبيقية، وكذلك القوائم المالية

وفقا للنظام المحاسبي المالي، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: تعريف وأهداف القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث: إعداد وعرض قوائم مالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي

في ظل الاهتمام الدولي المتزايد بموضوع التوافق المحاسبي، وتجاوباً مع الجهود كالمحاولات الدولية التي تسعى إلى القضاء على الفروق كالاختلافات في الأنظمة المحاسبية بين الدول كتعميم استخدام المعايير المحاسبية على الدستور الدولي، قامت الجزائر في هذا الإطار وانتهاج سياسة إصلاح جذري لنظامها المحاسبي كذلك من خلال تخليها عن المخطط المحاسبي الوطني واعتماد النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وطبقا لهذا القانون فإن " الحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح وتخزين معطيات قاعدية عديدة، كتصنيفها، كتقييمها، كتسجيلها، كعرض قوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية لممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية " (الجريدة الرسمية. المادة رقم 3، 2007، صفحة 3).

كما عرف المخطط المحاسبي العام الفرنسي بأن الحاسبة " هي نظام ينظم المعلومة المالية التي تسمح وتسجيل، كتصنيف، وحفظ المعطيات على أساس رقمي، وتتكون بعد المعالجة المناسبة، مجموعة معلومات موافقة لاحتياجات مختلف المستخدمين المهتمين " (مرحوم، 2012، صفحة 20).

ويهدف قانون الحاسبة الجديد إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني والحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه، ويشمل على: (بلعور و قطيب، 2014، صفحة 287)

1. إطار مرجعي يتطابق مع الإطار المرجعي لم IAS/IFRS؛
2. مجال تطبيق النظام المحاسبي الجديد؛
3. مجال وقواعد تقييم الأصول والخصوم، الأعباء والنواتج والمعلومات الواجب إظهارها في القوائم المالية؛
4. أشكال القوائم المالية؛
5. مدونة حسابات؛
6. النظام الواجب تطبيقه على الوحدات الصغيرة.

الفرع الثاني: مجال التطبيق

تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية (الجريدة الرسمية. المادة رقم 3، 2007، صفحة 3).

تلزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية: (الجريدة الرسمية. المادة رقم 4، 2007، صفحة 4)

1. الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
2. التعاونيات؛

3. الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية كغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
4. ككل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
5. كل الكيانات الصغيرة التي يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة (الجريدة الرسمية. المادة رقم 5، 2007، صفحة 3).

المطلب الثاني: الفروض والمبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: الفرضيات الأساسية

يتم إعداد البيانات المالية على أساس فرضيتين:

1- أساس الاستحقاق:

تحضر القوائم المالية اعتمادا على صفقات كأحداث تمت فعلا، بتعبير آخر تسجل العمليات كأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة، تسجل في دفاتر المحاسبة في ذلك التاريخ وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها (بوتين، 2005، صفحة 52).

2- الاستمرارية:

يجري إعداد البيانات المالية عادة بافتراض أن المشروع مستمر. وعليه يفترض أنه ليس لدل للمشروع النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياته وشكل هام، في مثل هذه الحالة فإن البيانات المالية يجب أن تعد على أساس مختلف، ويجب أن يفصح على الأساس المستخدم (هوام، 2011، صفحة 31).

الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية

تبني النظام المحاسبي المالي الجزائري مجموعة من المبادئ المبررة للإجراءات والممارسات المحاسبية كالواجب مراعاتها من طرف جميع الكيانات الملزومة بمسك المحاسبة المالية في إعداد الكشوف لضمان ملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستعملها تتمثل فيمايلي: (صديقي وآخرون، 2014، صفحة 31)

1- الأهمية النسبية:

ويقصد وذلك أن المعلومة تكون ذات معنى، إذا كان غيابها من القوائم المالية يؤثر في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين.

2- الصورة الصادقة:

ويقصد وذلك أنه ينبغي أن تقدم القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وتتضمن الصورة الصادقة احترام القواعد والمبادئ المحاسبية كإعداد قوائم مالية تكون قادرة على تقديم معلومات ملائمة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

3- الحيلة والحذر:

ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات، أو التقليل في قيمة الخصوم كالتكاليف.

4- السنوية (الدورية):

يقصد والدورة المحاسبية الفترة التي تعتمد عليها المؤسسة لتحديد نتائج أعمالها كمرکزها المالي، كعادة ما تكون سنة حيث تبدأ في 01/01/01 وتنتهي في 31/12/01، كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ آخر مخالف لتاريخ 12/13 لإقفال الدورة، إذا كان نشاطها مقيد وبدورة استغلال لسالفة للسنة المدنية.

5- استقلالية الدوران: (غزوز و متناوي، 2010، صفحة 2)

كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات كالأعباء.

6- الوحدة النقدية:

نصت المادة 12 و 13 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة المالية والعملة الوطنية، أما العمليات التي تمت بالعملة الأجنبية فيجب ترجمتها إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.

7- عدم المقاصة:

يشير هذا المبدأ إلى أنه لا يمكن إجراء أي عملية مقاصة بين عنصر من الأصول كعنصر من الخصوم ولا بين عنصر من الأعباء كعنصر من النواتج (إلا إذا كانت هناك معايير تسمح وإجراء هذه المقاصة) (صديقي وآخرون، 2014، صفحة 34).

8- ثبات الطرق المحاسبية:

ويقصد وذلك التزام المؤسسة في الدورة الحالية وتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في دورة سابقة ذلك لأن انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد كالتطبيقات المتعلقة وتقييم العناصر وعرض المعلومات (صديقي وآخرون، 2014، صفحة 34).

9- التكلفة التاريخية:

يتم وفق هذا المبدأ تسجيل كل العمليات كالأحداث الاقتصادية وقيمتها الفعلية عند تاريخ حدوثها (مع افتراض ثبات قيمة النقود).

المطلب الثالث: أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي: (بن عيشي و بن عيشي، 2014، الصفحات 230-231)

1. يسمح وتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسة؛

2. توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعبات؛
 3. يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
 4. يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة والمعلومة المالية؛
 5. يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
 6. يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة ووضوح؛
 7. يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
 8. يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة؛
 9. انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
 10. تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية كافية من قبل المؤسسة؛
 11. يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
 12. يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛
 13. يسمح للمؤسسات الصغيرة وتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛
 14. يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة والإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح وتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
 15. تقديم صورة كافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، والإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.
- الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي؛ (بوصبيغ وآخرون، 2013، الصفحات 4-5)
1. ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
 2. تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
 3. العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
 4. جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
 5. إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
 6. قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
 7. المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛

8. يسمح بمراقبة الحسابات وكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
9. يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
10. إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
11. يسمح بتسجيل وطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
12. يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم والموضوعية والمصداقية؛
13. النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح وأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين؛ القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملة أو ملحقة. ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وهي: الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد كالتطبيقات المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن القوائم المالية السابقة.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ومستعملها

تعتبر القوائم المالية إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة، كتعدد الجهات التي تستخدم القوائم المالية سواء في عملية اتخاذ القرارات أو القيام وبعض التنبؤات والدراسات اللازمة لاتخاذ تلك القرارات.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

أولاً: القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية كالمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة (لزرع، 2012، صفحة 35).

ثانياً: القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال والأطراف المهمة وأنشطة الوحدة، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج (شناي، 2009، صفحة 43).

الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين كالموظفين والمقرضين كالدائنين والدائنين التجاريين الآخرين كالعملاء كالحكومات ووكالاتهم كالجماهير. ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات

كالتالي تشمل مايلي: (أمين السيد، 2008، الصفحات 43-46)

1- المستثمرون:

يهتم مقدمي رأس المال المخاطر كمستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم كالتأصلة فيها كالعائد المتحقق منها أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ والاستثمار أو البيع، كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

2- الموظفون:

يهتم الموظفون بالمجموعات الممثلة لهم والمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال. كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي يسكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافأهم كتعويضاتهم كمزايا التقاعد لهم كتوفير فرص العمل.

3- المقرضون:

يهتم المقرضون والمعلومات التي تساعد على تحديد فيما إذا كانت قروضهم كالفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

4- الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:

يهتم الموردون والدائنون الآخرون والمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب والمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

5- العملاء:

يهتم العملاء والمعلومات المتعلقة واستمرارية المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.

6- الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:

تتم الحكومات ووكالاتها وعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المنشأة. كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي كإحصاءات مشاهمة.

7- الجمهور:

تؤثر المنشآت على قرار الجمهور وطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي وطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم كتعاملها مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها.

المطلب الثاني: مكونات القوائم المالية وأهميتها

الفرع الأول: مكونات القوائم المالية

قبل التطرق لمكونات القوائم المالية يجب توضيح القوائم التي تعد في الجزائر وهي: (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 22)

- الميزانية.
- حسابات النتائج.
- جدول تدفقات الخزينة.

- جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.
 - ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات مكملة للميزانية وجدول حسابات النتائج.
- يتم إصدارها في مدة أقصاها 06 أشهر التالية من تاريخ إقفال السنة المالية.
- يحدد بوضوح كل مكون من مكونات القوائم المالية، ويتم تبيان المعلومات الآتية بكل دقة ووضوح: (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحات 22-23)

- ◀ تسمية الشركة: الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم تبيان الجداول المالية.
- ◀ نوع القوائم المالية: حسابات فردية أو مركبة.
- ◀ تاريخ إقفال الحسابات.
- ◀ العملة التي تقدم بها.

وتذكر معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

- عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني: المكان الذي تنشط فيه والمكان الذي سجلت فيه.
 - الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.
 - اسم الشركة الأم وتسمية المجتمع الذي ترتبط به الوحدة عند الاقتضاء.
 - معدل عدد العاملين فيها خلال الفترة.
- تقدم القوائم المالية وجوبا بالعملة الوطنية ويمكن القيام بجزر المبالغ الوارد ذكرها في الكشف المالية إلى ألف دينار.

الفرع الثاني: أهمية القوائم المالية

يمكن إبراز أهمية القوائم المالية في ثلاث عناصر رئيسية: (عجيلة، 2013، صفحة 37)

1- أداة اتصال:

فمهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة كالنتائج المترتبة عنها فهي وذلك:

- وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة كالموردين، العملاء كالبانوك... الخ؛
- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين كالباحثين.

2- وسيلة في تقييم الأداء:

حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة كالحكم على كفاءتها كاستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة؛
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة؛
- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

3- وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة:

تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- ✓ تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة وكيفية صرف الموارد في المستقبل؛
- ✓ تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة والمؤسسة مثل: الموردين، العملاء كالبنوك في توجيه مستقبل علاقاتهم معها.

المطلب الثالث: أهداف القوائم المالية وخصائصها

للقوائم المالية عدت أهداف نذكر منها مايلي:

(صفحة 1) (<http://www.abahe.co.uk/b/international@marketing.pdf>)

- تقديم المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين.
- القياس الدوري لدخل المنشأة.
- تقديم معلومات تساعد على تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي.
- تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرها.
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية التي يجب احتواء القوائم المالية عليها مثل:
- الأموال الناتجة أو المستخدمة في التشغيل.
- الأموال الناتجة من القروض أو المستخدمة في تسديد القروض.
- الأموال الناتجة من استثمارات جديدة من قبل أصحاب رأس المال أو الموزعة على أصحاب رأس المال.
- التدفقات النقدية.

ورد في الإطار النظري الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية الخصائص النوعية للقوائم المالية وعرض أهمها كما يلي: (القاضي و حمدان، 2008، صفحة 274)

1. **القابلية للفهم:** ويقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم مع افتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة.
2. **الملائمة:** وتكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالمنشأة سواء كانت ماضية أو حاضرة أو مستقبلية وتوفير إمكانية إعمال التنبؤات.
3. **الموثوقية:** ويقصد بذلك خلوها من الأخطاء الفادحة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقديمها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر. وعرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية لقراءها.
4. **القابلية للمقارنة:** ويقصد بذلك جعل قراء القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية. وذلك من خلال الاعتماد على أسس ثابتة في عملية قياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية.

وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في القياس وفي إعداد القوائم المالية والإفصاح عن أثر التغير في تلك السياسات وإظهار القوائم المالية المقارنة للفترات السابقة.

المطلب الرابع: العوامل التي تؤثر في القوائم المالية

هناك الكثير من العوامل التي تؤثر على القوائم المالية ونذكر أهمها وأبرزها المتمثلة في: (حواس، 2008، الصفحات 179-180)

النظام الاقتصادي القائم: يؤثر النظام الاقتصادي على القوائم المالية في الدول الغربية، حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين وغيرهم. بينما يقوم نظام المحاسبة في الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برنامج التنمية وخططها لإعداد الإحصائيات اللازمة للتخطيط على المستوى القومي.

أثر المنظمات المهنية: ويتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية بإصدار معايير توضح أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، كما أن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين قام بإصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة.

أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية: حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة لشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك. هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها والتأكد من التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، كما تقوم الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية بإنجلترا بدور مماثل في الإشراف والرقابة على القوائم المالية لشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية.

أثر تدخل الدولة: تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي والقوائم المالية والمعلومات المالية التي يوفرها للمستفيدين منها. هذا في مختلف الأجهزة سواء الضريبية أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومصروفها ومراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم في الدولة والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.

التضخم وارتفاع الأسعار: حيث إن انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من الدول أدى إلى إعادة النظر في التقارير المالية لشركات المساهمة في هذه الدول وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

المبحث الثالث: إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يعتبر إعداد القوائم المالية من أهم الأهداف المحاسبية المالية كذلك لما لها من أهمية في توصيل المعلومات إلى المتعاملين الاقتصاديين، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: عرض الميزانية

تعرف الميزانية على أنها " صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة تعكس عناصر الأصول كعناصر الخصوم مجتمعة، أي أن لكل شخص طبيعي أو معنوي ذمة تتألف من عناصر موجبة كعناصر سالبة (ما له كما عليه) (بوتين، 2005، صفحة 11). وينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر التالية:

الفرع الأول: الأصول

وهو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة، وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان وصورة دائمة أصولاً غير جارية، أما الأصول التي ليست لذا هذه الصفة وسبب كحجتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولاً جارية (الجريدة الرسمية. المادة رقم 21، 2008، صفحة 13).

أولاً: الأصول غير الجارية (غير متداولة):

هي أصول مخصصة للاستعمال وصورة مستمرة ككل ما يتم حيازته لغرض التوظيف على المدى البعيد (علاوي، 2010، صفحة 172).

وتشمل الأصول غير المتداولة: (شنوف، 2008، صفحة 77)

- القيم الثابتة المعنوية، شهرة المحل، قيم معنوية أخرى.
- القيم الثابتة المادية تضم الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل.
- القيم الثابتة الجارية.
- الأصول المالية وتضم، سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات كحقوق مماثلة، قروض كأصول مالية غير متداولة.

- أصول ضريبية مؤجلة.

ثانياً: الأصول الجارية (المتداولة):

هي أصول تتربح المؤسسة إمكانية إنجازها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دائرة الاستغلال العادم.

وتشمل الأصول المتداولة: (علاوي، 2010، صفحة 172)

- مخزونات كالحسابات الجارية.

- الزبائن ومديون آخرون.

- مديون آخرون.

- حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها.

الفرع الثاني: الخصوم

تعرف الخصوم على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على المنشأة أو أي عناصر دائمة مؤجلة لفترات قادمة تم إثباتها كقياسها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (إلياس، 2012، صفحة 43).

وتضم الخصوم العناصر التالية: (شنوف، 2008، الصفحات 77-78)

أولاً: الأموال الخاصة: أموال متاحة للقطاع الخاص من جهات غير حكومية وبدون ضمانات ومساندة حكومية.

- رأس المال المطلوب كرأس المال الغير المطلوب؛

- الاحتياطات كفرق إعادة التقييم؛

- الأموال الخاصة - محول جديد؛

- نتيجة الدورة.

ثانيا: الخصوم الغير جارية (غير المتداولة): وتسمى أيضا الخصوم طويلة الأجل أو الديون طويلة الأجل، هي التزامات مالية طويلة الأجل مدرجة في الميزانية العمومية للشركة. هذه الالتزامات لها التزامات تصبح مستحقة بعد 12 شهرا .

- قروض وديون مالية؛

- التزام ضريبي مؤجل؛

- خصوم أخرى غير متداولة؛

- مؤونات كإيرادات مقدمة كالخصوم المماثلة.

ثالثا: الخصوم الجارية (المتداولة): تسمى أيضا المطلوبات أو الالتزامات المتداولة وهي ديون قصيرة الأجل يتوجب على الشركة تسديدها خلال فترة زمنية لا تتعدى السنة.

- الموردين كالحسابات الملحقة؛

- ضرائب؛

- ديون ودائنون آخرون؛

- حسابات الخزينة (السالبة) كما يعادلها.

الجدول رقم (01): ميزانية السنة المالية المغفلة في...

N-1 صافي	N صافي	N امتلاك رصيد	N الإجمالي	ملاحظة	الأصول
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء- المتبوع الايجابي أو السلبي تثبيبات معنوية تثبيبات عينية أراضي مباني تثبيبات عينية أخرى تثبيبات ممنوح امتيازها تثبيبات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى كحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض كأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصول غير الجاري
					أصول جارية
					مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ الزبائن المدينون الآخرون الضرائب كما شاهها حسابات دائنة أخرى كاستخدامات مماثلة الموجودات كما شاهها الأموال الموظفة كأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص 27.

الجدول رقم (02): ميزانية السنة المالية المقفلة في... ..

N -1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات كاحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق كإعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع (1)
			الخصوم غير الجارية قروض كديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات كمنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون كحسابات ملحقه ضرائب ديون أخرى خزينة (سالية)
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430ه الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص28.

المطلب الثاني: عرض حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، كالا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح / الكسب أو الخسارة (الجريدة الرسمية، 1.230، 2008، صفحة 24).

الفرع الأول: العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات كالأعباء، ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كمايلي:
أولاً: المنتوجات:

تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم. كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة كالاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف والمالية.

ثانياً: الأعباء:

تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات كخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف والمالية.

الفرع الثاني: مكونات جدول حسابات النتائج

وكما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي: (الجريدة الرسمية. 2.230، 2008، صفحة 24)

1. تحليل الأعباء حسب طبيعتها، المهم يسمح وتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
 2. منتجات الأنشطة العادية؛
 3. المنتوجات المالية كالأعباء المالية؛
 4. أعباء المستخدمين؛
 5. الضرائب كالرسوم كالتسديدات المماثلة؛
 6. المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
 7. المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
 8. نتيجة الأنشطة العادية؛
 9. العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
 10. النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
 11. النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم والنسبة إلى مؤسسات المساهمة؛
 12. المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج، وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج؛
 13. تحليل منتجات الأنشطة العادية؛
 14. مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم والنسبة إلى مؤسسات المساهمة.
- وهناك طريقتان لإعداد الجدول هما ترتيب الأعباء بحسب طبيعتها (سلع، وضائع مواد، أكلية مستهلكة، نفقات المستخدمين...)، وترتيب هذه الأعباء بحسب الوظيفة (تكاليف الصنع، تكاليف التوزيع، التكاليف الإدارية).

وبطبيعة الحال فإن الطريقتان تؤديان إلى نفس النتيجة إلا أنه يشجع على الطريقة الأولى (الأعباء بحسب الطبيعة). وفي حالة اختيار طريقة ترتيب الأعباء بحسب الوظائف، ينبغي إعطاء معلومات إضافية في الملحق حول طبيعة الأعباء، خاصة فيما يخص الاهتلاكات، التدهورات كنفقات المستخدمين (بوتين، 2005، صفحة 73).

جدول رقم (03): جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من... إلى...

N - 1	N	الملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
			أعباء المستخدمين الضرائب كالرسوم كالمدفوعات المشاهدة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهتلاك والمؤونات استئناف عن حسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجموع (1)

جدول رقم (04): جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من... إلى...

N -1	N	الملاحظة	
			رقم الأعمال
			كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملية
			التكاليف التجارية
			الأعباء الإدارية
			أعباء أخرى عملية
			النتيجة العملية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة
			(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)
			منتجات مالية
			الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية
			المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			منها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجمع (1)

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص31.

المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية هي القائمة التي تبين المقبوضات النقدية كالمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية (عزه، 2009، صفحة 134).

الفرع الأول: محتوى قائمة التدفقات النقدية

ويتم عرض قائمة التدفقات للحزينة بمدف بسكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة كما

يعادها أثناء الدورة المحاسبية وتتضمن مايلي: (شنوف، 2008، صفحة 80)

أولاً: الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال):

وتتمثل في التدفقات النقدية التي تدخل في تحديد صافي الربح حيث تضمن التدفقات الناتجة عن بيع سلع كخدمات، التدفقات الناتجة عن سداد مبالغ للموردين، أجور عمال، الضرائب، كخلافها (إبراهيم وآخرون، 1999، صفحة 282).

وتشمل تدفقات النشاطات التشغيلية (العمليات): (بوتين، 2005، صفحة 81)

- إدخلات خزينة آتية من بيع المنتجات كالحدمات؛

- إدخلات خزينة آتية من عقود، أتعاب، عمولات كإيرادات أخرى؛

- إخراجات خزينة اتجاه موردي السلع كالحدمات؛

- إخراجات خزينة اتجاه الموظفين كالعمال أو حساباتهم.

ثانياً: الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار): (شوف، 2008، صفحة 80)

تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن

الاستثمارات، كمن أمثلة ذلك: (بن خليفة، 2012، صفحة 19)

- المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة أصول غير ملموسة أصول أخرى طويلة الأجل.

- المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة كالأصول غير الملموسة كالأصول الأخرى طويلة الأجل.

- المدفوعات النقدية لاقتناء أسهم أو سندات في مؤسسة أخرى، والمقبوضات النقدية من بيع أسهم وسندات بمنشآت أخرى.

- المدفوعات النقدية كالقروض الممنوحة لأطراف أخرى كذلك بخلاف الدفعات النقدية كالقروض الممنوحة عن طريق

المؤسسات المالية، والمقبوضات النقدية من تحصيل النقدية كالقروض الممنوحة أطراف أخرى.

ثالثاً: الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل): (شوف، 2008، صفحة 80)

تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض كرأس المال سواء بالنقصان أو الزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة

كحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية. تشمل تدفقات نشاطات التمويل: (بوتين، 2005، صفحة 82)

- إدخلات خزينة آتية من إصدار أسهم أو وسائل أو وسائل أخرى للأموال الخاصة؛

- إخراجات خزينة لإرجاع المبالغ المقترضة؛

- إخراجات خزينة اتجاه المساهمين بهدف الحصول أو إعادة شراء أسهم المؤسسة.

الفرع الثاني: عرض قائمة التدفقات الخزينة

ولقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض قائمة تدفقات الخزينة: (الجريدة الرسمية. 3.240، 2008، صفحة 26)

أولاً: الطريقة المباشرة:

يتم من خلال الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري:

1. تقديم الفصول الرئيسية لدخول كخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صافي.

2. تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى نتيجة الدورة المالية قبل فرض الضريبة.

ثانياً: الطريقة غير المباشرة:

تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ والحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...)
- التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة)؛
- التدفقات المالية المرتبطة وأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

الجدول رقم (05): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من... إلى...

السنة المالية N -1	السنة المالية N	الملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة والعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تقييدات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تقييدات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص كالأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة كمعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة كمعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص35.

الجدول رقم (06): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من... إلى...

السنة المالية N -1	السنة المالية N	الملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: - الاهتلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن كالحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين كالديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تسيّبات تحصيلات التنازل عن تسيّبات تأثير تغيرات محيط الإدماج (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص 36.

- تعريف ملحق الكشوف المالية: يضم ملحق الكشوف المالية المعلومات التي تكتسي طابعا هاما، كالتالي من شأنها فهم المعلومات كالأحداث الواردة في الكشوف المالية(علاوي، 2010، صفحة 185).
- يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية: (بودهان، 2010، صفحة 104)
1. القواعد كالطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة كإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكلها مفسرة كمبررة)؛
 2. مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج. كجدول سيولة الخزينة تدفقات أموال الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة؛
 3. المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، كالمؤسسات المشتركة، كالفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها، طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم كمبرغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات؛
 4. المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني وعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيه.

خلاصة الفصل:

تناولنا من خلال هذا الفصل "عموميات حول القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي" والذي تطرقنا فيه إلى أهم جزئية في المحاسبة والتي كان يحتاجها النظام المحاسبي الجزائري ألا وهي إطار مفاهيمي الذي يوضح ما يراد تسجيله وكيفية تقييم الأصول والخصوم، وتقديم كل المعلومات الخاصة بشرح الحسابات، مما يحدد الأهداف الواجب بلوغها من إعداد القوائم المالية، ويبين طبيعة وأهداف القوائم المالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية في تاريخ غلق الحسابات، ويحدد من هم المستعملون لهذه القوائم المالية، كما يعطي تعريفات ويحدد قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم.

سمحت لنا دراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي التعرف على أهم الخصائص النوعية للقوائم المالية ولكي تلئم وترضي مستخدميها وتساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة، ينبغي أن تتوفر جميع الخصائص النوعية السابقة الذكر (الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة) في المعلومة الواردة في هاته القوائم، وهذا من خلال الالتزام بالفروض والمبادئ المحاسبية.

الفصل الثاني

اتخاذ القرارات المالية

تمهيد

تلعب عملية اتخاذ القرارات دورا أساسيا في أي مؤسسة وتعتبر من المهام والأدوار الأساسية لأي مدير في المؤسسة على اختلاف أنواعها باستخدام نظام المعلومات الذي يساعد في عملية اتخاذ القرارات، ومن أهم هذه القرارات نجد القرارات المالية، بحيث أن جوهر عملية اتخاذ القرار المالي هو اختيار أحد الحلول الممكنة لتمثيل موضوع معين أو تحقيق غرض ما لمواجهة موقف معين يتعلق بالجانب المالي للمؤسسة.

ولتتمكن المؤسسة من معرفة مدى بلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية فهي بحاجة الى تحسين وضعها المالي باستمرار وتعديل قراراتها المالية المنحرفة ، باستخدام التحليل المالي للقوائم واكتشاف نقاط القوة والضعف، حسب ظروف المؤسسة.

ولإعطاء صورة واضحة عن عملية اتخاذ القرار في المؤسسة، سنحاول في هذا الفصل التطرق إليها في المباحث التالية:
المبحث الأول: عموميات حول اتخاذ القرارات.

المبحث الثاني: التحليل المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية.

المبحث الثالث: أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات في الشركات

المبحث الأول: عموميات حول اتخاذ القرارات

تعد عملية اتخاذ القرار عملية مهمة وحساسة في الإدارة، حيث أي خطأ قد يكلف المنظمة تكاليف إضافية، ولهذا خصصنا هذا المبحث لنقدم فيه معلومات شاملة ومختصرة عن هذه العملية.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرارات

الفرع الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

يوجد العديد من التعريفات لعملية اتخاذ القرارات التي تناولها العديد من المؤلفين لا تختلف في مغزاها وفي هذا المجال سيتم عرض بعض هذه التعريفات كالآتي:

أولاً: " هي عملية اختبار بديل من بديلين مختلفين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة". (قحف، 2003، صفحة 132)

ثانياً: " هي عملية اختيار دقيق بعد دراسة تحليلية موسعة لعدد من البدائل المتاحة التي يمكن إتباعها للوصول الى تحقيق الأهداف المرجوة". (دليلة، 2011، صفحة 218)

ثالثاً: عملية اتخاذ القرار تعرف بأنها: "إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما، ذلك عند الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن إتباعها، أو هي لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة، وفقاً بتوقعات مختلفة لمتخذ القرار". (الشرقاوي، 2002، صفحة 128)

الفرع الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بسلسلة من الخطوات المتتابعة والمتناسقة، والتي يمكن توضيحها في الآتي (المجهلي، 2009، الصفحات 114-115):

أولاً: مرحلة تحديد وتشخيص المشكلة

من الأمور المهمة التي ينبغي على القرار وهو بصدد التعرف على المشكلة الأساسية وأبعادها هي تحديد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة ودرجة أهمية المشكلة، وعدم الخلق بين أعراضها وأسبابها، والوقت الملائم لحلها واتخاذ القرار الفعال والمناسب بشأنها.

ثانياً: مرحلة جمع البيانات والمعلومات

إن فهم المشكلة فهما حقيقياً، وتحديد أبعادها واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمسألة محل القرار، وذلك أن اتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة القائمين به في حصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة و المعلومات المحايدة والملائمة لتحليلها تحليلًا دقيقًا يتم مقارنة الحقائق مع الأرقام للوصول الى معلومات تساعد على الوصول الى القرار المناسب.

ثالثاً: مرحلة تحديد واختيار البدائل

يعتبر تحديد البدائل الممكنة لحل المشكلة من أهم مراحل اتخاذ القرارات وتتمثل في البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لحل تلك المشكلة وتلعب الخبرة لدى متخذي القرار دوراً رئيسياً في هذا المجال.

وذلك بالمقارنة بين كل بديل من البدائل الممكنة، ويتم ذلك عن طريق تحديد مزايا وعيوب كل بديل على حدة ثم اختيار البديل المناسب.

رابعاً: مرحلة تقييم البدائل

حين الانتهاء من وضع البدائل المتاحة، يجد المدير نفسه أمام ضرورة تقييمها لاختيار البديل المناسب، وذلك لأن أي حل من هذه الحلول يتضمن عدة مزايا وعيوب، إذ لا تتساوى الحلول جميعاً من حيث قدرتها على تحقيق الهدف. (مناصرية، 2004، صفحة 13)

خامساً: مرحلة اتخاذ القرار

يعد اختيار البديل المناسب هو البديل الذي يحقق المعيار أو يحقق الهدف المطلوب إنجازه لاتخاذ القرار التي تعد إعلان عن ذلك البديل، ويجب أن يتبع عملية اتخاذ القرار نوع من الرقابة للتأكد من فعالية القرار الذي تم اتخاذه (المجهلي، 2009، صفحة 115).

المطلب الثاني: أنواع القرارات

يصف علماء الإدارة القرارات عليها المعايير متعددة ومن أهم هذه التصنيفات ما يلي:

1- تصنيف القرارات حسب (h.simon):

ميز بين نوعين أساسيين من أنواعها (بلعجوز، 2010، الصفحات 101-102):

- قرارات مبرمجة: تعتبر قرارات مبرمجة لأن معايير الحكم فيها عادة ما تكون واضحة، ويوجد تأكيد نسبي بشأن البدائل المختارة، وهي قرارات متكررة روتينية ومحددة جيداً لها إجراءات المعروفة ومحددة مسبقاً للتعامل معها.
- قرارات غير مبرمجة: عادة ما تظهر الحاجة لاتخاذها عندما تواجه المؤسسة المشكلة لأول مرة ولا توجد خبرات مسبقية بكيفية حلها، ففي هذا النوع عادة ما يصعب تجميع معلومات كافية عنها، ولا توجد معايير واضحة لتقييم البدائل والاختيار بينها، وذلك فإن الظروف التي تسود هذه الحالة في الظروف عدم التأكد.

الجدول التالي يوضح خصائص هذا التصنيف:

الجدول رقم (08): خصائص تصنيف سيمون

قرارات غير مبرمجة	قرارات مبرمجة	أساسيات التفرقة
غير منظمة وغير متكررة	روتينية ومتكررة	طبيعتها
يمكن استخدام الحكم الشخصي	واضحة	معايير الحكم فيها
تتسم بنوع من الصعوبة	سهلة	تحديد البدائل
عدم تأكيد نسبي	تأكد	ظروف اتخاذ القرار
غير محددة مسبقاً	محدد	الإجراءات
قليلة جداً وغير كافية	متوفرة	المعلومات
الخبرة، برامج الحاسوب المتطورة	الطرق الكمية وبرامج الحاسوب	أدوات الحل

المصدر: (بلعجوز، 2010، صفحة 102)

2- تصنيف القرارات حسب نوع المشاركة:

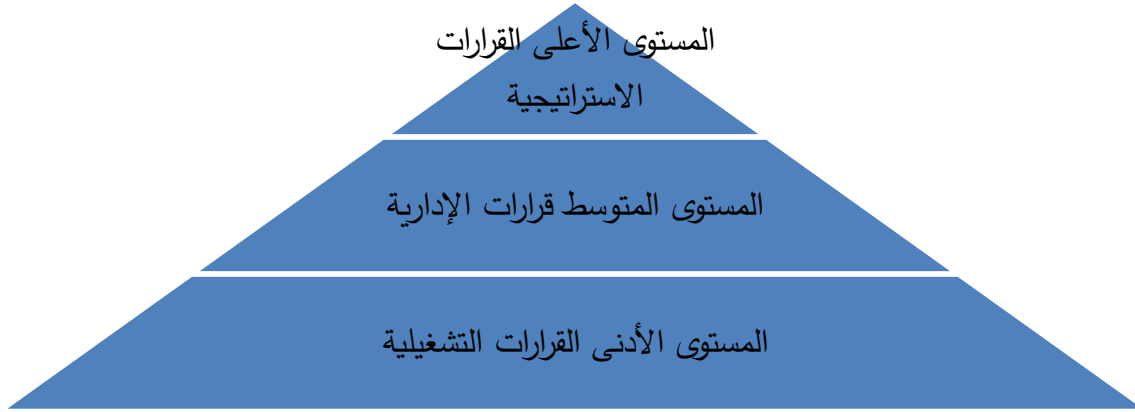
يتميز بين القرارات وفقا لنوع المشاركين في صنع القرار (بلعجوز، 2010، صفحة 103):

- قرارات فردية: وهي قرارات يقوم باتخاذها مسير واحد.
- قرارات تنظيمية: هي تلك التي يشارك فيها العديد من متخذي القرار.

3- تصنيف حسب المستويات الإدارية: وهنا يتم التمييز بين القرارات حسب المستوى التنظيمي الذي يتخذ فيه القرار (بلعجوز، 2010، الصفحات 103-104):

- القرارات التشغيلية: هي القرارات التي تصنع في المستويات التنظيمية الدنيا، والمتعلقة بالعمليات التشغيلية بالمؤسسة.
 - القرارات الإدارية: فهي قرارات تؤخذ على مستوى إداري أعلى مما تؤخذ فيه القرارات التشغيلية، فعند هذا المستوى يقوم المديرون باتخاذ قرارات لحل مشكلات التنظيم والرقابة على الأداء وفرض كذلك قرارات متعلقة بالتأكد من الاستخدام الفعال للموارد المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها.
 - القرارات الإستراتيجية: هي قرارات تؤخذ على مستوى قمة الهيكل التنظيمي بواسطة الإدارة العليا للمؤسسة، وهي قرارات تغطي مدى زمني أطول مقارنة بالقرارات السابقة وتعلق القرارات الاستراتيجية بالوضع التنافسي للمؤسسة في السوق، كما تهتم أيضا بتحديد أهداف المؤسسة والموارد اللازمة لتحقيقها.
- الشكل التالي يوضح أنواع القرارات في المستويات الإدارية:

الشكل رقم (01): مستويات القرارات الإدارية



المصدر: (بلعجوز، 2010، صفحة 104)

4- تصنيف القرارات وفق لأساليب اتخاذها (نواف، 2009، الصفحات 255-256):

- القرارات الكيفية: وهذا النوع من القرارات يتم اتخاذه بالاعتماد على الأساليب القائمة على التقدير الشخصي لمتخذ القرار وخبراته وتجاربه ودراسته لآراء، والحقائق المرتبطة بالمشكل.
- القرارات الكمية: وهذه القرارات يتم اتخاذه بالاعتماد على الرشد والعقلانية لمتخذها، والاعتماد كذلك على القواعد والأسس العلمية التي تساعده على اختبار القرار الذي يؤدي الى زيادة ومضاعفة عائدات وأرباح المنظمة من مجموعة من البدائل.

5- تصنيف القرارات وفق لظروفه اتخاذها (نواف، 2009، الصفحات 256-257):

- **القرارات التي تتخذ تحت ظروف التأكد:** وهي قرارات تتخذ بعد توفر المعلومات المطلوبة عن المشكلة محل القرار، وغالبا ما يكون الموقف الطي يوجد فيه متخذ القرار واضحا، إذ يكون أمامه عدد من البدائل المتاحة، ويتم اختيار البديل الذي يحقق أعلى عائد وتتميز مثل هذه القرارات بسهولة اتخاذها والاطمئنان الى نتائجها.
- **القرارات التي تتخذ تحت ظروف عدم التأكد:** ومثل هذه القرارات لا تتوفر لمتخذها كل المعلومات المطلوبة عن المشكلة محل القرار، أو حتى لا تتوفر له أية معلومة عن المشكلة، مما يجعل الاحتمالات المرتبطة بالأحداث المتوقعة عن هذه المشكلة غير معروفة، فيتخذ المدير قرارا غامضا لحلها، وغالبا ما تفرع الظروف عدم التأكد على متخذ القرار اتباع بعض الأساليب الرياضية والاحصائية لتحديد نسبة الاحتمالات المتوقعة من نتائج القرارات والوصول الى أحد البدائل.

المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرارات

ترتكز عملية اتخاذ القرار على ثلاثة أطوار تهدف إلى الإجابة على الأسئلة التالية (الشرع و سليمان ، الصفحات 41-42):

- ما هو المشكل؟

- ما هي البدائل؟

- ما هو أحسن بديل؟

ويمكن صياغة هذا الأسئلة لتشكيل الأنشطة التالية:

الشكل رقم (02): مراحل اتخاذ القرار



المصدر: (الشرع و سليمان ، صفحة 41)

مرحلة النشاط الذكاء: تعرف هذه المرحلة بمرحلة البحث عن فرصة لاتخاذ القرار أو التعرف على المشكل، إذ أن التعرف على الشكل يكون عادة استجابة لحادث داخل المنظمة أو خارجها ينظر لها كإشكالية ومثل هذه الأخيرة قد تحدث عند ظهور على سبيل المثال اختلاف بين الأداء العالي وتوقعات وطموحات الإدارة.

مرحلة نشاط التصميم: تستدعي هذه المرحلة عن مختلف البدائل للتعامل مع المشكل ونادرا ما تكون منفصلة عن تحديد المشكل نفسه، إن البحث عن البدائل عملية تطبيقية وكثيرا ما تبدأ بالنظر الى النتائج السابقة وخصائص الأوضاع الحالية، فإذا ما وجد حل مرضي فإن البحث قد يتوقف عند هذا الحل وإلا فإن البحث قد يوجه نحو المجالات أخرى معروفة ومألوفة وفي أحوال كثيرة قديمة البحث ليشمل تجارة منظمات مماثلة واقترحات أكثر جذرية للتغيير.

مرحلة نشاط الاختيار: تستدعي هذه المرحلة عملية البدائل وفق معايير عديدة وواضحة ويختار البديل الأحسن والمرغوب فيه انسجاماً مع أهداف المنظمة.

المطلب الرابع: أهمية اتخاذ القرارات

- تعتبر القرارات وسيلة علمية وفنية ناجحة لتطبيق البيانات والاستراتيجيات للمنظمة في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية علمية.
- تلعب القرارات الإدارية دور حيويًا وفعالاً في القيام بكافة العمليات الإدارية مثل التخطيط والرقابة والتنظيم وغيرها.
- تؤدي القرارات الإدارية عن طريق عملية اتخاذ القرار دوراً هاماً في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية.
- تعتبر القرارات الإدارية وسيلة لاختيار وقياس مدى قدرة القادة والرؤساء الإداريين في القيام بالوظائف والمهام الإدارية المطلوبة تحقيقها وإنجازها بأسلوب علمي وعملي.

المبحث الثاني: التحليل المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية

إن جوهر عمل الإدارة المالية وفق المنهج الحديث يكمن في قيامها على اتخاذ القرارات، وذلك باعتبارها نقطة الانطلاق لجميع الأنشطة داخل المنظمة، كون هذه القرارات المالية تحظى بأهمية بالغة، لأنها تعنى بالوضعية المالية للمؤسسة، فماذا نقصد بالقرارات المالية وما هي أنواعها؟

المطلب الأول: ماهية القرارات المالية وأنواعها وخصائصها

الفرع الأول: تعريف القرارات المالية

تعرف القرارات المالية أنها هي: "اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية (حنفي، 2002، صفحة 207)

القرار المالي هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعية، مالية) (conso & farouk, 1999, pp. 438-440)، بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة (زغيب و إلياس، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، 2009، صفحة 1)، بحيث تشمل هذه القرارات كل من قرار التمويل، قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح.

الفرع الثاني: خصائص القرارات المالية

تتسم القرارات المالية بالخصائص التالية (انتصار، 2013، صفحة 20):

- إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذ أن نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات.
- إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة، بل تستغرق وقتاً طويلاً مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.
- القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في أغلب الحالات، لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.

الفرع الثالث: أنواع القرارات المالية

أولاً: قرارات الاستثمار

1- تعريف القرارات الاستثمارية:

يمكن القول أن القرار الاستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين أو أكثر. Source spécifiée non valide.

تنحصر قرارات الاستثمار في اختيار نوع الموجودات التي يجب أن تستخدم من قبل إدارة الشركة تحقيق عوائد مستقبلية Source spécifiée non valide.

2- خصائص القرارات الاستثمارية:

أي قرار استثماري ينطوي على عدد من الخصائص ومن أهمها. Source spécifiée non valide:

- إنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة.
- القرار الاستثماري استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل.

- القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها
- يملك القرار الاستثماري دائماً إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط عليه بدرجة معينة من المخاطر

3- أنواع القرارات الاستثمارية

للقرارات الاستثمارية الكثير من التصنيفات ومن أهم هذه التصنيفات وأكثرها شيوعاً التصنيف الآتي Source spécifiée non valide.:

أ- قرارات تحديد أولويات الاستثمار: ويتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف فيصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بترتيب أولوياته الاستثمار طبقاً للأولويات التي يحددها واهتمامات كل مرحلة فإذا اعتبر أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل طبقاً لهذا المدخل.

ب- قرارات قبول أو رفض الاستثمار: وفي هذه الحالة يكون أمام المستثمر بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها، أي قبوله للفرصة أو رفضها لعدم إمكانية التنفيذ.

ج- قرارات الاستثمار المتبادلة: وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة اختيار المستثمر ولكن في حالة اختيار المستثمر أحد هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن للمستثمر من اختيار نشاط آخر.

د- القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد: يمكن اتخاذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة وذلك راجع لتوفر المعلومات والدراية بالمستقبل ونتائجه، أما في ظروف المخاطرة فيتم اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل المخاطر وذلك يرجع لقلة المعلومات المتوفرة، أما القرارات الاستثمارية التي تتم في ظروف عدم التأكد تعتبر مغامرة وغير مستحبة حيث تعتمد على الخبرات وذلك يعود لعدم توفر الحد الأدنى للمعلومات.

و- القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والكمي: حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي وهذه قليلة في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي وهذه قليلة في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست بالكثيرة ولكن واقعا العلمي يفرض علينا الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا. Source spécifiée non valide.

4-تقييم الاقتراحات الاستثمارية:

الخطوة الأهم في عملية التقييم والمفاضلة بين المشروعات في الخاصة بدراسة وتحليل الربحية لكل بديل، أي التعرف على المنافع المتوقعة ومقارنة هذه المنافع بالتكاليف، حيث يتم مقارنة التدفقات النقدية الداخلة بالتدفقات النقدية الخارجة، وبصفة عامة تضم

هذه الخطوة مرحلتين أساسيتين هما: Source spécifiée non valide.

- مرحلة تحليل ودراسة العائد الاقتراح.

- مرحلة التحليل المالي للتعرف على أوضاع السيولة بعد قبول الاقتراح واثرا الاستثمار على الهيكل المالية.

- مرحلة الأولى: تحليل العائد وتعني معرفة وقياس العائد المتوقع على الاستثمار بصرف النظر عن مصادر تمويله أي معرفة ما يسمى بالقوة الإدارية أو الربحية المتوقعة للمال المستثمر بصرف النظر عن المعاملات المالية التي تحدث خلال حياة الاستثمار، وهي تلك الخاصة بالفوائد على القروض وكذلك أقساط هذه القروض.

المرحلة الثانية: وهي الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه وأن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته، وتتضمن هذه المرحلة جانبين هما:

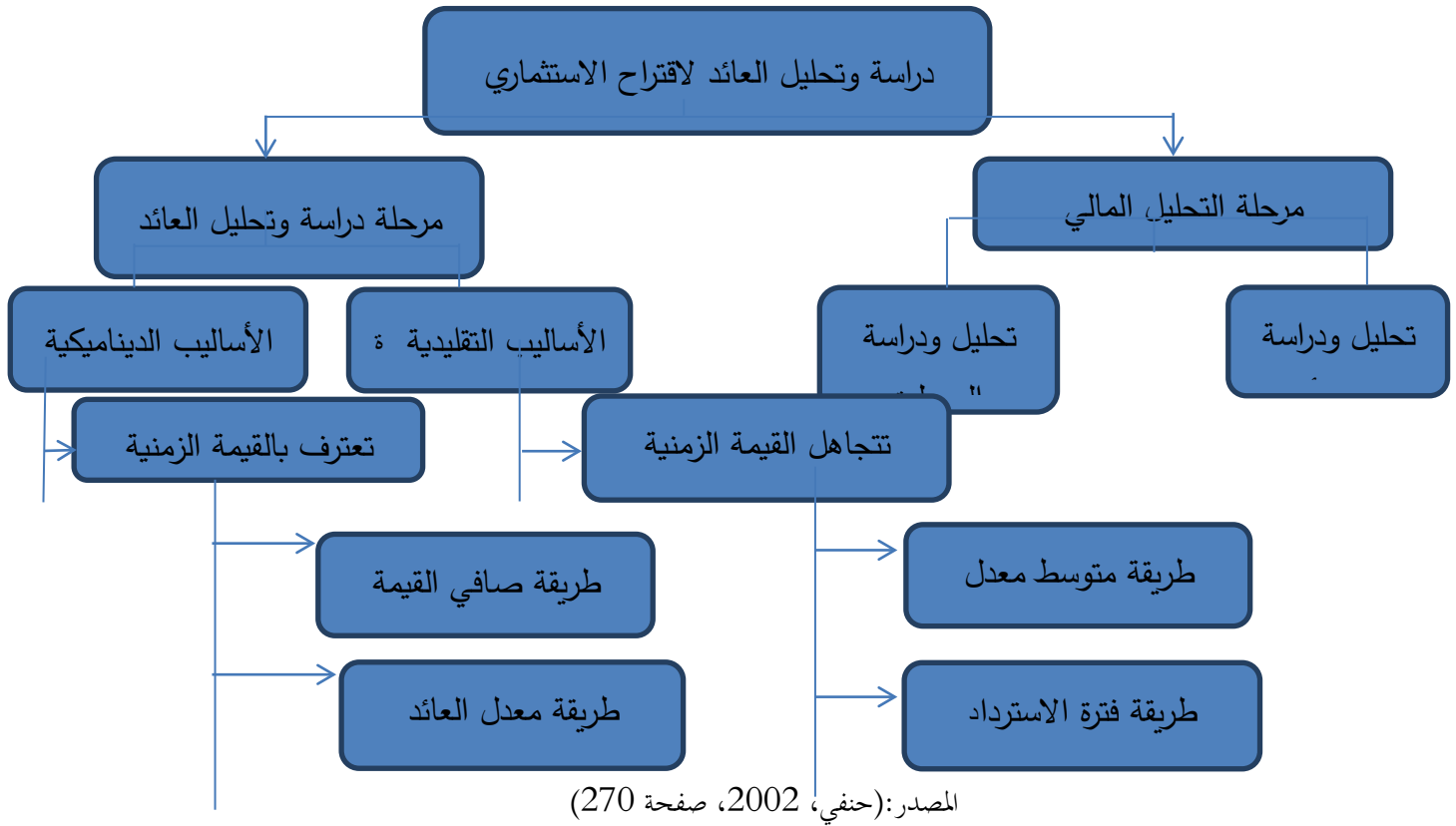
- تحليل السيولة: يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة تنفيذ وتشغيل الاستثمار.
- تحليل هيكل رأس المال: يهدف هذا التحليل للتعرف على مدى الموازنة بين الاستثمار والتمويل أي التحقق من أن مصدر التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة.

وبصفة عامة يتم تقييم مقترحات الاستثمار إما بطريقة واحدة أو أكثر من الطرق الآتية والتي يمكن تصنيفها الى مجموعتين:

-المجموعة التي تتجاهل القيمة الزمنية للنقود، وتتضمن هذه المجموعة الطريقة المحاسبية (طريقة متوسط العائد)، وطريقة فترة الاسترداد، وتسمى هذه المجموعة بالطرق التقليدية.

-المجموعة الثانية التي تسمى بالطرق الديناميكية، حيث تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للقيمة للنقود، وتتضمن هذه المجموعة طريقة صافي القيمة الحالية وطريقة معدل العائد الداخلي.

الشكل رقم (03): مراحل تقييم الاقتراح بالاستثمار وأساليب التقييم.



ثانيا: قرارات التمويل

يعد هذا القرار من أهم القرارات المالية التي تتخذها الإدارة المالية ، وعادة ما تلجأ هذه الأخيرة الى استخدام استراتيجيات محددة توضح طبيعة وأنواع مصادر التمويل التي تحتاجها المؤسسة سواء على المدى القريب أو البعيد.

1-تعريف قرار التمويل

تعددت تعاريف حول مفهوم قرار التمويل ومن بينها:

- يعرف قرار التمويل على أنه: "القرار الذي يبحث عن الكيفية التي تحصل عليه المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء الى الاستدانة"(زغيب و إلياس، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، 2009، صفحة 2).

- أو هو: "القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة لتمويل استثماراتها"(حنونة، 2012، صفحة 21)

- أو هو: "البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة المالية"(الزعيبي، 2000، صفحة 77).

2- أنواع قرار التمويل

لقرار التمويل ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل في (سمية، 2012، صفحة 44):

أ- اختيار الهيكل المالي، أي التوزيع بين الأموال المقدمة من طرف المساهمين والديون المالية.

ب- سياسة توزيع الأرباح، أي الاختيار بين إعادة استثمار النتيجة (احتجاز الأرباح) وبين توزيع الأرباح على المساهمين.

ج- الاختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي)، والتمويل الخارجي (الأموال المقدمة من طرف المساهمين أو الاستدانة المالية).

وتسعى المؤسسة من خلال اتخاذ القرار إلى تعظيم ثروة المالكين عن طريق تعظيم قيمة المؤسسة.

3- مصادر التمويل

تتوفر للمؤسسة العديد من البدائل في مصادر التمويل، وهذا ما يجعل اتخاذ قرار التمويل من أصعب القرارات وستتطرق لمصادر

التمويل فيما يلي:

أ- التمويل الذاتي

التمويل الذاتي هو إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال المؤسسة وبذلك تتفادى هذه الأخيرة زيادة رأس مالها سواء

من أصحابها أو من غيرها، وهذا لأغراض التوسع في المؤسسة وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهل

المؤسسة (الكريم، 1995، صفحة 96)

ويحدد مفهوم التمويل الذاتي من خلال منظورين مباشر وغير مباشر (ساسبي و يوسف، التسيير المالي (الإدارة المالية)، 2011،

صفحة 259):

1- المنظور المباشر: من خلال هذا المنظور يمثل التمويل الذاتي حاصل الفرق بين التدفقات المقبوضة والتدفقات المدفوعة، أي أنه

يأخذ في الاعتبار التدفقات الفعلية دون الوهمية (الاهتلاكات، المؤونات).

2- المنظور غير المباشر: يظهر التمويل الذاتي هنا كتدفق نقدي فعلي تحققه المؤسسة.

ب- الرفع في رأس المال

الرفع في رأس المال هو عملية مالية تؤدي الى زيادة مستوى رأس المال بواسطة المساهمة الخارجية، والتي يختلف حجمها باختلاف

الشكل القانوني للمؤسسة (ساسبي و يوسف، التسيير المالي (الإدارة المالية)، 2011، صفحة 262)، ومن وسائل الرفع في رأس

المال (ساسبي و يوسف، التسيير المالي (الإدارة المالية)، 2011، صفحة 263):

- الرفع في رأس المال نقدا أو عينا.

- الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات.

- الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون.

1- اللجوء الى الاستدانة

تعتبر الاستدانة من أهم مصادر التمويل في المؤسسة إن يتم اللجوء إليها من أجل تغطية الاحتياجات التي لم تتمكن المؤسسة من

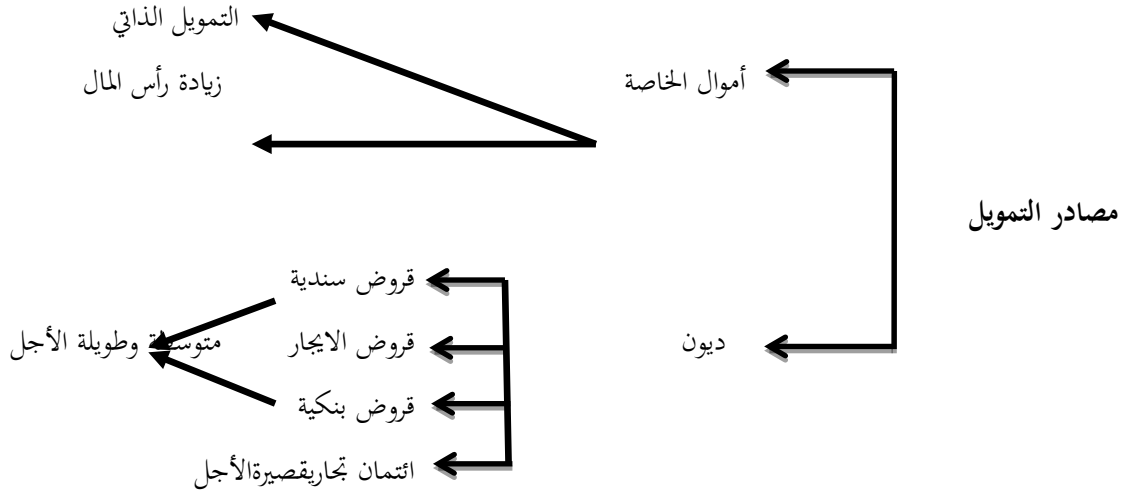
تمويلها عن طريق التمويل الذاتي.

يمكن تعريف الاستدانة بأنها: "الديون المالية التي تجمع كل من الديون القصيرة ومتوسطة، وطويلة الأجل المقدمة من طرف مؤسسات مقرضة" (سمية، 2012، صفحة 51)، وتتعدد تصنيفات الاستدانة وأنواعها بالاختلاف المصادر وطبيعة القروض وأجال الاستحقاق وأهمها (ساسي و يوسف، التسير المالي (الإدارة المالية)، 2011، صفحة 266):

2-الدعوة العامة للادخار.

3- الاقتراض من البنوك والوسطاء الماليين.

الشكل رقم (04): تصنيفات مصادر التمويل



المصدر: (زغيب، التسير المتكامل حسب البرنامج الرسمي الجديد، صفحة 193)

4- العوامل المؤثرة في قرار التمويل

- تكلفة المصادر المختلفة للتمويل، أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر.
- عنصر الملائمة، بمعنى أن يكون مصدر التمويل ملائماً مع المجال الذي تستخدم فيه الأموال.
- وضع السيولة النقدية في المؤسسة لدى اتخاذ القرار، وسياساته المتبعة في إدارة هذه السيولة، فإذا كان هذا الوضع حرجاً قد تضطر المؤسسة لتجاوز عامل التكلفة والبحث عن مصادر تمويل طويل الأجل، لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل.
- القيود التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة، أو سياسات توزيع الأرباح أو قيود على مصادر تمويل أخرى.
- المزايا الضريبية، فمصادر التمويل الخارجي تحقق وفورات ضريبية تخفف من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال (حنونة، 2012، صفحة 22).

ثالثاً: قرارات التوزيع الأرباح

1- تعريف قرارات توزيع الأرباح:

تصاحب قرارات الاستثمار وقرارات التمويل نوعاً ثالثاً من القرارات هي قرارات توزيع الأرباح، وتتضمن مجموعة قرارات هذا النشاط كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي على المساهمين من حملة الأسهم العادية، وزمن توزيع هذه الأرباح

Source spécifiée non valide..

2- سياسة توزيع الأرباح:

تتضمن سياسات التوزيعات اتخاذ قرار بتوزيع أو احتجاز الأرباح لإعادة استثمارها في المنشأة، وهناك سياسات عديدة نذكر منها: Source spécifiée non valide:

- سياسة فائض التوزيعات: وتقوم سياسة فائض التوزيعات على أساس أن المستثمر يفضل قيام المنشأة باحتجاز الأرباح بدلا من إجراء التوزيعات، إذ كان العائد الذي تحققه المنشأة على الأرباح المعاد استثمارها يفوق العائد الذي يمكن أن يحققه المستثمر بإعادة استثماره للأموال عند مستويات خطر مماثلة.
- التوزيعات الثابتة: والتي تنطوي على توزيع نسبة ثابتة من الأرباح، وتقوم الإدارة بزيادة النسبة إلا إذا كانت لها رؤية واضحة عن مستقبل أرباح المنشأة.
- سياسة الحد الأدنى زائد الفائض: والتي تنطوي على قيام المنشأة بإجراء حد أدنى من التوزيعات ثابت وفي الفترات التي ترتفع فيها أرباح المنشأة تقوم بإجراء توزيعات إضافية.
- خطة إعادة استثمار التوزيعات: تتيح هذه الخطة قيام المنشأة بطريقة مباشرة باستخدام التوزيعات في شراء أسهم إضافية لبعض الشركات، وتتلأم هذه السياسة مع المستثمرين الذين لا يرغبون في الحصول على دخول حالية.
- تجزئة الأسهم والتوزيعات في صورة أسهم: تشير عملية تجزئة السهم الى التصرف الذي بمقتضاه تقوم المنشأة بزيادة الأسهم المصدر، وغالبا ما يؤدي ذلك الى تخفيض سعر السهم، بينما تشير عملية إجراء توزيعات في صورة أسهم الى قيام المنشأة بدلا من دفع توزيعات نقدية على المساهمين بدفع أسهم إضافية.
- إعادة شراء الأسهم: تتضمن هذه العملية قيام المنشأة بشراء بعض الأسهم التي أصدرتها من قبل ، وهو ما يترتب عليه تخفيض عدد أسهم المنشأة، ومن ثم زيادة ربحية السهم، وغالبا ما يؤدي ذلك الى زيادة سعر السهم، وهناك نوعين من عملية شراء الأسهم الأولى منها عندما يتاح للشركة أموال نقدية لتوزيعها على المساهمين، حيث يقوم بتوزيع هذه الأموال من خلال شراء الأسهم بدلا من دفع توزيعات نقدية، أما النوع الثاني فقد ترى إدارة المنشأة أن نسبة حق الملكية مرتفعة في هيكل رأس مال المنشأة، وهو ما يدفعها الى إصدار النوع الثاني فقد ترى إدارة المنشأة أن نسبة حق الملكية مرتفعة في هيكل رأس مال المنشأة، وهو ما يدفعها الى إصدار سندات واستخدام حصيلتها في إعادة شراء الأسهم .

3- المحددات الأساسية لتوزيع الأرباح:

بالرغم من أن الاتجاهات المعاصرة تشير الى بؤادر العمل باستراتيجية تخفيض توزيع الأرباح، إلا أن المهام الرئيسية التي تشغل مدراء الشركات باستمرار في المقدار المطلوب توزيعه على حملة الأسهم لتحقيق الرضا، لأن مثل هذه الاستراتيجية تحتاج الى الكثير من التحسينات في سياقها وعمقها التحليلي لوجود محددات أساسية تحكم التغيير في توزيع الأرباح والتي يمكن إيجازها بالاتي: Source spécifiée non valide.

- الأرباح المتوقعة (ربحية السهم): من أكثر الأهداف التي تسعى الى تحقيقها الغدارة المالية في شركات الأعمال هو تعظيم ربحية السهم الواحد. يمكن من زيادة التوزيع النقدي للأرباح، لتتمكن من زيادة التوزيع النقدي للأرباح، ولهذا السبب يعول

العديد من المستثمرين ومحلي الأوراق المالية على استقرار ربحية السهم الواحد ومعدلات النمو فيه لأن هذا الاستقرار يستخدم كمؤشر لتصحيح السنوات بتوزيع الأرباح.

- الأنماط السابقة لتوزيع الأرباح: تختلف أنماط توزيع الأرباح باختلاف اتجاهات الإدارة المالية إذ أن هذه الأنماط تتحدد علاقتها بربحية السهم الواحد، فهناك الأنماط المستقرة وهناك الأنماط التنظيمية مع علاوة إضافية للتوزيع النقدي.
- النقد: يعد النقد وإدارة الدورة النقدية من المواضيع المهمة وتشكل محورا رئيسيا لهدف الإدارة المالية فيما يتعلق بالسيولة أي بالهدف القصير الأمد.

وهذه الأهمية متأتية من أثارها المباشرة والطويلة الأمد لاسيما تلك المتعلقة بتوازن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتتفاوت الأهمية النسبية للنقد وفقا لتفاوت طبيعة وحجم نشاط الشركة ومدى استعدادها لتحمل المخاطرة.

تمثل نسبة سعر السهم الى ربحيته والمعروفة بمضاعف السهم أحد أهم الأدوات التحليلية المهمة في سوق الأوراق المالية، وتكتسب أهميتها من كونها تعكس حالة التفاؤل أو التشاؤم بشأن أسعار الأسهم.

- القابلية التسويقية: واحدة من الاعتبارات التي ينظر اليها بأهمية خاصة، هي وجود أسواق كفاءة ومستمرة لتصريف الأوراق المالية، ونظرا لاختلاف نوع وحجم وسعر تلك الموجودات فإن سيولتها وسرعة تحولها الى نقد هو الآخر يتباين، وهذا ما يعرف بالقابلية التسويقية.

المطلب الثاني: ماهية التحليل المالي وأهدافه واستعمالاته

من الطبيعي فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل، وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، والذي يعتبر من أهم الأساليب المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية.

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

يمكننا تعريف التحليل المالي على أنه تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط الضعف والقوة والبحث عن أسبابها ومعالجتها، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا(مليكة و بوشنقى، 2011، صفحة 16).

يقصد بالتحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام التاريخية المدونة في القوائم المالية (الميزانية العمومية قائمة الدخل) الى كم أقل من المعلومات والأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات(الزبيدي، 2004، صفحة 118).

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

من بين أهداف التحليل المالي نذكر(لسلوس، 2012، صفحة 16):

- 1- وضع تشخيص مالي عام للمؤسسة إجراء فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو دورات متعددة من نشاطها وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية لمختلف الوثائق والبيانات التي تفسر لنا المعطيات من جانبها الكمي والكيفي بإعطاء نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية.

2- بواسطة التحليل المالي يمكن أن نحكم على التسيير المالي الماضي، والتوازنات المالية الداخلية بين الربحية والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر المالية للمؤسسة.

3- بواسطة التحليل المالي يمكن الحكم على قرارات الإدارة العامة وكذلك المديرية الفرعية فيما يخص الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح.

4- تستخدم كأداة لمراقبة التسيير.

5- تعتبر الركيزة التي يستند عليها في وضع التنبؤات المالية فالتائج المتوصل إليها، كأساس للقدرة المستقبلية لوضع برامج الميزانية التقديرية الاستثمارية أو الخزينة، حيث التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة.

الفرع الثالث: استعمالات التحليل المالي

هناك عدة استعمالات للتحليل المالي يتوقف كل منها على نوع التحليل المطلوب والجهة التي تستخدم هذا التحليل من أهمها ما يلي (الجرحاوي، 2008، الصفحات 31-32):

أولاً: التحليل الائتماني

يقوم بهذا التحليل المقرض ويهدف الى التعرف على مقدرة المدين على السداد أو الوفاء بالتزاماته المالية.

ثانياً: التحليل الاستثماري

يستعمل هذا التحليل في تقييم الاستثمار في أسهم المنشآت وسندات القرض وبالتالي، تقييم المؤسسات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد والمنشآت.

ثالثاً: تحليل الاندماج

في حالة رغبة منشأة شراء منشأة أخرى، تقوم المنشأة المشترية بعملية التقييم، وتقدر قيمة المنشأة المرغوب شرائها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي الوقت نفسه تتولى الإدارة المالية للمنشأة المباعة القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم لها والحكم على مدى ملائمتها لها.

رابعاً: التخطيط المالي

يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف الإدارية وتمثل هذه العملية بوضع تصور لأداء المنشأة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً هاماً في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء مستقبلاً.

خامساً: تحليل تقييم الأداء

هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين وتعتبر أدوات التحليل المالي للقوائم المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها (سامي، 2012، صفحة 76)

المطلب الثالث: دور المؤشرات التوازن في اتخاذ القرار

لتحليل ودراسة القوائم المالية غالباً ما يكون أمام المحلل المالي من الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أن لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ومن بينها مؤشرات التوازن المالي.

مؤشرات التوازن المالي:

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها:

أولاً: رأس المال العامل رأس المال العامل

عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان، يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي. Source spécifiée non valide.

لقد اخذ مفهوم رأس المال العامل عند ظهوره تسميات مختلفة، واستعمل في أوجه متعددة من التحليل المالي فكان من الضروري تحديد المقاصد حيث يتحدد مفهوم، فسمي رأس المال العامل برأس المال العامل الدائم أو الصافي، أما بقية رؤوس الأموال فأخذت التسميات التالية (لسلوس، 2012، الصفحات 38-39):

1- رأس المال العامل الخاص: يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة، من ديون الاستعانة بالجزء المتبقي من أموال الدائمة والمتمثلة في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد الأولية الأجنبية

2- رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السليبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المنحة للقروض، بنشاط المؤسسة وأصبح ملاذا لها في الحصول على القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل وملجأ بتدارك العجز في الخزينة.

يكتب رأس المال العامل الأجنبي بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل = مجموع الديون

3- رأس المال العامل الإجمالي: يسمى حجم النشاط الاستغلالي، واتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة، فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة، من مخزونات (قيم الاستغلال) وحقوق (قيم قابلة للتحقيق وجاهرة)، وتسمى أيضا بالقيم الدوارة والمتحولة، على عكس القيم الثابتة المتمثلة في الاستثمارات وما يتبعها. ويكتب رأس المال الإجمالي بالعلاقة التالية:

رأس المال الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

ثانياً: احتياجات رأس المال العامل

يمكن تعريف احتياجات رأس المال العامل على أنها رأس مال عامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممولة لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل (مليكة و بوشنقىر، 2011، صفحة 52).

ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس مال العامل = (الأصول المتداولة - النقدية) - (ديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية).

ثالثاً: الخزينة

هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع أن تتكون الخزينة من استخدامات فورا بخلاف الأموال التي تحصل عليها من أجل قصيرة ومتوسطة (الناصر، 2013، صفحة 17).

تحسب الخزينة بالعلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

رابعاً: التمويل الذاتي

يقصد بالتمويل الذاتي مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء الى المصادر الخارجية، ويكفي أن نذكر أن البنوك تشترط في كثير من الأحيان على المؤسسات التي ترغب في الحصول على قروض أن لا يقل التمويل الذاتي للمشروع الاستثماري فيها عن نسبة معينة (لسلوس، 2012، صفحة 36).

يحسب التمويل الذاتي بإحدى العلاقتين التاليتين:

إجمالي التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات + مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل.

صافي التمويل الذاتي = النتيجة الغير الموزعة + الاهتلاكات + مؤونات وخسائر والأعباء طويلة الأجل.

المطلب الرابع: دور النسب المالية في اتخاذ القرار

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية، ويمكن القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليست هي الغاية في التحليل المالي، وإنما هي في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول الى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء، وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (الزبيدي، 2004، صفحة 175).

- النسب المالية

أولاً: تعرف النسب المالية على أنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين (سامي، 2012، صفحة 83).

ثانياً: أنواع النسب المالية

سنكتفي بأهم النسب وأكثر استعمالاً وشيوعاً في تحليل مركز المالي (لسلوس، 2012، الصفحات 45-46):

1- نسب التمويل

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.

1-1- نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسب الى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بمهامش الأمان، فإذا كانت هذه النسب أقل من 1 فإن رأس المال العامل يكون سلبياً، فهذا يدل على أن جزء من

الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل، وتكون المؤسسة فيه قد أحلت بشرط الملائمة بين استحقاقى الخصوم وسيولة الخصوم.

وتكتب نسبة التمويل الدائم كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة الصافية}) / 100$$

1-2- نسبة التمويل الخاص:

وتعني تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وتكتب هذه النسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}) / 100.$$

1-3- نسبة الاستقلالية المالية:

تشير هذه النسبة الى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد الديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض اضافية الى بتقديم ضمانات وقد تكون هذه الضمانات مرهقة، وتكتب نسبة الاستقلالية المالية بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}) / 100.$$

1-4- نسبة التمويل الخارجي: وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات، وتصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}) / 100.$$

2- نسبة السيولة:

تشير السيولة الى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، أي أن الأصول تتحول الى نقدية وتستخدم النقدية في سداد التزاماتها قصيرة الأجل (بحيري، 2004، صفحة 295).

ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي كما يلي (لسلوس، 2012، صفحة 47):

2-1 نسبة السيولة العامة

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها البطيئة التحول الى سيولة (قيم الاستغلال المتمثلة في المخزونات) والسريعة التحول الى سيولة (كالتقييم القابلة للتحقيق) والسائلة (القيم الجاهزة)، الديون قصيرة الأجل، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة، وتكتب النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = (\text{الأصول المتداولة} / \text{الديون قصيرة الأجل}) / 100.$$

2-2 نسبة السيولة المختصرة:

تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران، وتصاغ هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{(\text{القيم القابلة للتحويل} + \text{القيم الجاهزة})}{(\text{الخصوم المتداولة})} \times 100.$$

2-3 نسبة السيولة الجاهزة (الحالية):

توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين القابلة للالتزامات قصيرة الأجل، وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون، وعليه فهي تبين للمؤسسة هل يجب عليها أن تحصل على ذمم، أم هي مجبرة على بيع بعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل (مليكة و بوشنقىر، 2011، صفحة 38)، وتكتب النسب كما يلي:

نسبة السيولة الجاهزة = النقدية (القيم الجاهزة) / الديون قصيرة الأجل.

3-نسب النشاط:

تأتي هذه النسب لتكملة نسب التمويل والسيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة (لسلوس، 2012، صفحة 49)، ويمكننا دراسة نسب النشاط من خلال مهلة ائتمان الزبائن ومهلة تسديد الموردين كما يلي (مليكة و بوشنقىر، 2011، صفحة 40):

• مهلة ائتمان الزبائن

$$\text{مهلة ائتمان الزبائن} = \frac{(\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض})}{\text{المبيعات السنوية}} \times 360$$

تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، ويجب أن لا تتجاوز مدة 90 يوماً عادة، وعلى العموم يجب مقارنتها دائماً بنسبة أخرى هي مهلة تسديد الموردين.

• مهلة تسديد الموردين

$$\text{مهلة تسديد الموردين} = \frac{(\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع})}{\text{المشتريات السنوية}} \times 360.$$

تبين هذه النسبة المدة التي يحتاجها الموردون للمؤسسة حيث تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، وغلب أن تكون أقل من مدة تسديد الزبائن، حيث تتمكن المؤسسة من تحصيل ذمها لمواجهة هذه الديون.

4-نسب المردودية

تعبر هذه النسب على قدرة المؤسسة على استخدام الأمل لمواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد، ومن أهم النسب ما يلي (عصام، 2012، صفحة 69):

4-1 المردودية المالية

تشمل هذه النسب الربح التي تحصل عليه مقابل كل نقدية من الموال الخاصة المستعملة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{(\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100}{x}$$

ومن الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حيث لا توجد المؤسسة صعوبات في جذب مساعدات جدد إذا كانت في حاجة الى ذلك.

4-2 المردودية الاقتصادية

تعتبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح وتحسب بالعلاقة التالية (ساسي و يوسف ، التسيير المالي (الإدارة المالية)، 2011، صفحة 167):

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

4-3 المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية):

تعتبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضرائب

لا يتوقف استخدام هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط، بل تسع الى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع، لأن ضعف هذه النسبة أمام نسب المؤسسات الأخرى يعني ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.

المبحث الثالث: أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات في الشركات

تتبع أهمية القوائم المالية في أنها تساعد الأطراف ذات الصلة بالشركة في اتخاذ قراراتهم، حيث تعتبر القوائم المالية أحد المصادر الهامة والأساسية التي تزود المستثمرين والمقرضين وغيرهم من الأطراف المهتمين بأداء الشركة بالمعلومات التي تحتاجها هذه الفئات من أجل اتخاذ قراراتهم، كما تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط الشركة خلال فترة معينة. وعليه سنقوم بإبراز أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات من خلال ثلاث مطالب، المطلب الأول سيكون بعنوان تقديم معلومات حول دخل الشركة، المطلب الثاني سنبرز فيه أهمية القوائم المالية في توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية للشركة، في حين المطلب الثالث سنخصصه لإبراز أهمية القوائم المالية في توفير معلومات عن التدفقات النقدية للشركة.

المطلب الأول: تقديم معلومات حول دخل الشركة تساعد الأطراف ذات الصلة في اتخاذ قراراتهم

تكمن أهمية القوائم المالية بالنسبة للأطراف ذات الصلة بالشركة في تقديم المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجاتهم عند اتخاذ قرارات تتعلق بشركة معينة، وعلى وجه التحديد تحتاج الأطراف الخارجية الى معلومات تساعد على تقييم قدرة الشركة في المستقبل على زيادة تدفق نقدي إيجابي كاف، بمعنى آخر تدفق نقدي من الممكن للشركة توزيعه للوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها بما في ذلك توزيع الأرباح على أصحاب رأس المال دون تقليص حجم أعمالها (العلي، 2010، صفحة 74)

كما أنه من المعروف أن قدرة الشركة على تحقيق الدخل وتحويله الى تدفق نقدي في المستقبل تعتمد على تغيرات كثيرة منها الظروف الاقتصادية العامة والطلب على منتجاتها أو خدماتها وظروف العرض في الحاضر والمستقبل، كما تتوقف على قدرة الإدارة على التنبؤ بالفرص المتوقعة في المستقبل والاستفادة من تلك الفرص وقدرتها في التغلب على الظروف غير الملائمة بالإضافة الى الالتزامات الجارية للشركة وما الى ذلك من عوامل، ومن المؤكد أن تقييم أثر بعض هذه التغيرات على أداء الشركة قد يحتاج الى معلومات تخرج عن نطاق القوائم المالية ومع ذلك فإن المعلومات التي تتعلق بمقدرة الشركة على تحقيق الدخل وتحويله الى تدفق نقدي الأطراف الخارجية عند تقييم أداء الشركة في المستقبل وكذلك عند اتخاذ قرار الاستثمار أو الاقراض كذلك فإن القوائم المالية

للشركة يجب أن تركز تركيزاً أساسياً على المعلومات التي تتعلق بدخل الشركة ومدى ارتباطه باحتياجاتها من التدفقات النقدية (الدهراوي، 2006، صفحة 85).

المطلب الثاني: توفير المعلومات عن الموارد الاقتصادية للشركة وأثارها في اتخاذ القرارات

تسعى الأطراف الخارجية لشركة عادة إلى مقارنة أداء الشركة بغيرها من الشركات، وتجري هذه المقارنات في معظم الأحيان على أساس نسبي، وليس على أساس مطلق، بمعنى أن الدخل ينسب عادة إلى صافي الموارد المتاحة للشركة قبل إجراء المقارنة، وبناءً على ذلك فإن الأطراف ذات الصلة يهتمون بالمعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للشركة ومصادر تلك الموارد أي أصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال ومن ثم فإن هذه المعلومات تزود الأطراف ذات الصلة بالأساس الذي يستخدم لتقييم الدخل في شركة ومكوناتها خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي ينبغي أن تحتوي القوائم المالية عن معلومات عن أصول الشركة وخصومها وحقوق أصحاب رأس مالها (العلي، 2010، صفحة 75).

كما يجب أن يكون قياس أصول الشركة وخصومها وحقوق أصحاب مالها والمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية في هذا الشأن مفيدة بقدر الإمكان للأطراف الخارجية للشركة عند تقييم قدرة الشركة على تحقيق تدفق نقدي كافٍ، ومن المعتاد أن تنظر الأطراف ذات الصلة إلى الشركة كتيار مستمر من العمليات والأنشطة تستثمر فيها النقود في أصول غير نقدية للحصول على مزيد من النقد.

ومن ثم فإن الإفصاح عن الأصول وخصوم الشركة وحقوق أصحاب رأس مالها وقياس كل منها يجب أن يكون متسقاً ويتطلب ذلك أخذ في الحسبان عند قياس أصول الشركة وإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها في القائمة المالية، يجب أن تميز بين الأصول التي تعتبر مصادر مباشرة للنقد والأصول التي تعتبر مصادر غير مباشرة وتشمل الأصول التي تعتبر مصادر غير مباشرة للنقد كل من النقود والأصول الأخرى التي تمثل حقوق الشركة للحصول مبالغ محدد من النقد، أما الأصول التي تعتبر مصادر غير مباشرة للنقد فتتمثل تيارات من الخدمات المتجمعة التي تتوقع الشركة استخدامها في عملياتها بحيث تسهم بصورة غير مباشرة في تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل، لذلك يجب بقدر الإمكان أن تحتوي القوائم المالية على معلومات على الأصول التي تعتبر مصادر مباشرة للنقد توضح قدرة تلك الأصول على زيادة التدفق النقدي، كما يجب أن تحتوي القوائم المالية على معلومات عن الأصول التي تعتبر مصادر غير مباشرة للنقد توضح قدرة تلك الأصول على تقديم الخدمات للعمليات المقبلة للشركة (الدهراوي، 2006، صفحة 86).

وحيث أن التزامات الشركة تعتبر أسباباً مباشرة للمدفوعات النقدية لذلك وفي معظم الأحيان يجب أن تحتوي القوائم المالية على معلومات تبرز التدفقات النقدية السالبة التي تترتب على التزامات الشركة.

من جهة أخرى فإن القوائم المالية تزود الأطراف ذات الصلة بمعلومات حول نتيجة النشاط الشركة والمركز المالي وكذا التدفقات النقدية والمعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للشركة، وكل ذلك يساهم ويساعد الأطراف ذات الصلة في اتخاذ القرار الصائب والرشيد.

المطلب الثالث: تأثير القرارات المالية للأطراف ذات الصلة على الشركات

إن للقرارات المالية تأثير كبير وواضح على قيمة الشركة، حيث نجد أن قرارات الاستثمار تؤثر في قيمة الشركة، بينما قرارات التمويل تؤثر في أداء الشركة، في حين نجد أن قرارات توزيع الأرباح تؤثر على قيمة أسهم الشركة. والأكثر تفصيلاً عن النقاط السابقة الذكر سنقسم المطلب إلى ثلاث فروع، الفرع الأول سنتناول أثر القرارات التمويلية على أداء الشركة، أما الفرع الثاني سنتناول فيه تأثير قرارات الاستثمار على قيمة الشركة، في حين الفرع الثالث سيخصص إلى أثر توزيع الأرباح على قيمة أسهم الشركة.

الفرع الأول: أثر قرارات التمويل على أداءات الشركة

يعتبر قرار تمويل الشركة أحد أهم قرارات المالية بالنسبة للشركات، فمفهوم هيكل رأس المال ومضامينها العميقة يعتبر مهماً جداً، إن صبغة هيكل رأس المال تعتبر المحصل لعلاقات المتبادلة بين المزايا الضريبية التي تحصل عليها المنشأة نتيجة ارتفاع حجم الدين ومخاطر الإفلاس والتي تفضل استخدام التمويل عن طريق إصدار الأسهم وتأثيرها على ربحية الشركة، حيث أصبحت مسألة موازنة رأس المال بين الحقوق والقروض المساهمين من الأمور الشائعة لجميع الشركات. يعتبر هيكل رأس المال من الأمور المعقدة جداً لمتخذي القرار المالي بسبب علاقاته المترابطة مع متغيرات القرارات المالية الأخرى. فالقرارات السيئة لهيكل رأس المال يمكن أن تؤدي لتكلفة مرتفعة لرأس المال وهذا يعني انخفاض الصافي القيمة الحالية لمشاريع مما يجعلها غير مقبولة (الحناوي، 2004، صفحة 102).

العديد من الشركات التي تحبذ التمويل الذي يعتمد كل على أسهم رأس المال كمصدر كافي لهيكل رأس المال، أما القروض فقد تكون أحد العناصر الأقرب لكلفة ولكنها ليست دائمة، كما أنه لا يمكن الاعتماد عليها كثيراً حيث أن المقرضين قد يرفضون تمويل الشركات عندما تكون نسبة المديونية مرتفعة.

إن حجم مديونية الشركات (الرفع المالي) في هيكل رأس المال من الممكن أن تؤثر وبشكل كبير على قيمة الشركة، من خلال تأثير على عوائد ومخاطر الشركة لذلك من المهم تحديد خليط هيكل رأس المال مثالي ومناسب عند اتخاذ القرار، لما لذلك من أثر مصيري على أداء وقيمة الشركة في المستقبل.

إن اختلاف وتباين مصادر التمويل يمنح الشركة الاقتصادية فرصة التنوع والمفاضلة بينها، بهدف بلوغ وتحقيق المزيج التمويلي الأمثل الذي يوازي بين العوائد والمخاطر الناتجة عنها، ويعمل على توفيق بين مختلف الأطراف ذات الصلة بالشركة. إن تكلفة الأموال والرفع المالي يعتبران من العوامل الأساسية المحددة لتركيب أموال الشركة الاقتصادية، وكلهما يبرز خصوصيات بأموال الاستدانة عن باقي مصادر التمويل الأخرى، كونه يرفع مردودية الشركة نظراً لانخفاض تكلفته وثباتها، وبالمقابل يزيد من مخاطرها المالية بسبب إلزامها على تسديد الفوائد وأصل المبالغ المقترضة في تواريخ استحقاقها دون مراعاة وضعيتها المالية (المناصير، 2010، صفحة 114).

إن جدوى من اختيار هيكل تمويلي مناسب تكمن في التأثير المحتمل لتركيبته على القيمة السوقية للشركة، وهذا بالرغم من الجدل الفكري القائم حول مدى تأثير قرارات التمويل على قيمة الشركة بين مختلف المفكرين الاقتصاديين، وعليه فالشركة الاقتصادية مطالبة بإدراج قرارات التمويل ضمن الأدوات الكفيلة بترشيد استخدام الموارد المستعملة فيها، والتي ترفع من كفاءتها،

ولن يتأني لها ذلك إلا بعد تحليل علمي دقيق لبدائل التمويل المتاحة ودراسة تأثيراتها المحتملة على الشركة، بالإضافة الى دراسة أهم محددات القرار التمويلي، ولا يقتصر التحليل على اختيار طبيعة التمويل وتحديد نسبته في الهيكل التمويلي بل يتعداه ليشمل سلوك المانحين وكفاءة سوق الأموال بصفة عامة، كونها تمارس تأثير مباشر على فعالية التمويل المفترض (مفلح، 2000، صفحة 97).

الفرع الثاني: تأثير قرارات الاستثمار على قيمة الشركات

إن تحديد قيمة الشركة يكون له أثر إيجابي على الإدارة إذا كانت قيمة الشركة مرتفعة ويكون له أثر سلبي إذا كانت قيمة الشركة منخفضة، لذلك يتعين على الإدارة أن تجعل الشركة مجالا استثماريا جذابا للمستثمرين الحاليين والمحتملين، ويعرف الاستثمار بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر، والاستثمار الفعلي يتطلب استعداد الشخص تحمل درجة معقولة من عدم التأكد من النتائج أمال في الحصول على ربح يتمثل عادة في أرباح السهم ويسمى هذا الشخص بالمستثمر.

ولقرار الاستثمار أثر على قيمة الشركة، حيث هنالك نوعين من الحالات تؤثر في قيمة الشركة (المناصير، 2010، صفحة 117):
الحالة الأولى: يستثمر الشخص أمواله ويتأمل الحصول على ربحية معينة إلا أنه ليس لديه أي فعل مؤثر على تنظيم وإدارة العمل، وبموجب هذا الافتراض فإن قيمة الشركة تكون منخفضة من وجهة نظر ذلك الشخص.

الحالة الثانية: يستثمر الشخص أمواله ويرغب بإدارة الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبموجب هذا افتراض فإن الشركة تكتسب قيمة أعلى مما سيدفعه لان يرغب بإدارتها علاوة على استثمار أمواله فيها، وعليه فإن المستثمر يهتم بمركز سيولة ونسبة الديون في هيكل رأس المال ودرجة المخاطرة التشغيلية ودرجة المخاطرة التمويلية فضال عن ربحية السهم الأرباح المحتجزة والقيمة الدفترية للسهم، وكل فقرة من هذه الفقرات لها تأثير مباشر وغير مباشر على قيمة الشركة، إن الشركة تسعى الان تكون الربح الأقصى ما يمكن وبما يعكس على مقسوم الأرباح ثروة المالكين، وهذا بدوره يؤدي الى تعظيم قيمة الشركة، ومن ثم زيادة رغبة المستثمرين في اقتناء أسهم الشركة، وبناء على ذلك فإن الهدف الجوهرى للمستثمرين يتمثل في الحصول على العائد من استثماراتهم، وأن مستوى هذا العائد من حيث ارتفاعه أو انخفاضه يرتبط بشكل كبير بربحية الشركة، كما أن ربحية الشركة تكون محل اهتمام المستثمرين وأن هذه الربحية ستعكس بشكل أو بآخر على القيمة الاجمالية للشركة والتي تكون مجال لجذب المستثمرين لاستثمار في الشركات ذات القيمة المرتفعة (الحناوي، 2004، صفحة 105).

الفرع الثالث: أثر قرار توزيع الأرباح على قيمة السهم في الشركات

تختلف الآراء حول أثر قرار توزيع الأرباح على القيمة السوقية للسهم وبالتالي على قيمة الشركة، فبينما يرى البعض أن زيادة توزيعات الأرباح تؤثر على سعر السهم بالزيادة، يرى البعض الآخر أن تخفيض توزيعات الأرباح يؤثر على زيادة سعر السهم، في حين يرى رأي ثالث أنه لا علاقة بين قرار توزيع الأرباح والقيمة السوقية للسهم.

يشترى المستثمر الأسهم للحصول على أرباح رأسمالية محتملة وأيضا للتوزيعات المحتمل الحصول عليها، فالشركات تشارك المستثمرين في الأرباح التي تحققها من خلال التوزيعات النقدية أو إعادة استثمار الأرباح المحتجزة مما يقوي أسعار الأسهم، وفي نفس الوقت يجب قرار التوزيعات للشركة الجمهور لاكتتاب في أسهمها، لذا فإن الشركات التي تعلن عن توزيعاتها والتي تنشر في الجرائد المالية، فهي تحافظ على هذا المستوى من التوزيعات حتى ولو حدث انخفاض في الربح أو حدثت زيادة في الأرباح فهي

لا تنعكس في التوزيعات، ورغم هذا فإنه توجد عادة عالقة بين الأرباح والتوزيعات، فقد يحدث تزايد الأرباح مما يؤدي الى زيادة التوزيعات وقد تكون الزيادة في التوزيعات تفوق الزيادة في الأرباح ويمثل هذا النمو في التوزيعات.

وقد يفضل المستثمر إعادة استثمار التوزيعات النقدية ويكون بذلك أكثر اهتماما بقيمة السهم، حيث أن المستثمرين ينظرون الى التوزيعات على أنها مصدر للمعلومات عن كفاءة الإدارة في تسيير نشاط الشركة، فحملة الأسهم لا تتيح لهم في الواقع فرصة متابعة النشاط الفعلي للشركة، ومن ثم فإنهم ينظرون الى سياسة توزيع الأرباح على أنها مؤشر للنجاح الذي تحققه، فزيادة قيمة الأرباح الموزعة للسهم من سنة أخرى يحتمل أن يترك انطباعا إيجابيا لدى المتعاملين في سوق رأس المال عن فاعلية أداء الشركة الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع القيمة السوقية لأسهمها العادية (مفلح، 2000، صفحة 100).

وقد أقر كل من "مولر ومودي غلياني" بهذا التأثير المحتمل للتوزيعات، غير أن الاعتقاد السائد يشير الى أن تأثير التغيير في مقدار التوزيعات على القيمة السوقية لأسهم العادية يمكن أن يكون وقتيا، إذا لم يصاحب زيادة التوزيعات توقعات إيجابية بشأن القوة الإرادية للشركة، بعبارة أكثر دقة إذا حدث تغيير حقيقي في القيمة السوقية لأسهم العادية، فإن هذا لا يرجع في الأساس الى التغيير في سياسة التوزيعات، بقدر ما يرجع الى التغيرات الإيجابية المتوقعة في ربحية الشركة، ويجب الاهتمام بمعرفة مصادر واستخدامات النقدية، فإذا كانت من خلال إصدار سندات أو تصفية بعض الأصول فمعنى ذلك أن الشركة لا تستطيع المحافظة على سياسة توزيعات عالية.

ويمكن القول بأن التوزيعات ومعدل التوزيعات ليس بالمؤشر الجيد للقيمة الحقيقية للسهم، ويرجع ذلك لان التوزيعات تتغير عبر الزمن، مما يخلق علاقة غير دقيقة بين النمو في التوزيعات والنمو في الأرباح، تؤثر سياسة توزيع الأرباح التي تتبعها الشركة في قيمتها الجوهرية، وينبغي على الشركة إتباع سياسة توزيع مثلى تعظم قيمتها الجوهرية، ويتم ذلك بإجراء التوازن ما بين التوزيع والاحتفاظ، كما أن تفضيلات المستثمرين بالتوزيع الفوري أم المكاسب الرأسمالية تلعب دورا في تحديد هذه السياسة المثلى للتوزيع (المناصر، 2010، صفحة 119).

مما سبق يمكن القول أن لمختلف القرارات المالية سواء كانت قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، أو قرارات توزيع الأرباح تأثيرا على قيمة الشركة سواء بالسلب أو الايجاب، بغض النظر عن التأثير الذي يمكن أن يكون على أداء الشركة أو قيمتها السوقية أو على سعر أسهمها، كما أن التوليفة الجيدة بين القرارات الاستثمار والتمويل وكذا توزيع الأرباح من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف الشركة.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا اليها في هذا الفصل المتصل في دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات وترشيدها نستنتج أن عملية اتخاذ القرار تتطلب كمية هائلة من المعلومات الخاصة بالقرارات المالية نظرا لأهمية والخصائص التي تتميز بها إلا أن، البيانات المحاسبية لديها نقاط ضعف تجب من استخدامها في اتخاذ القرارات خاصة فيما يتعلق بالتقييم.

القرارات التي تأخذ بعين الاعتبار التحليل المالي هي القرارات الاستثمارية قرارات التمويل وسياسات توزيع الأرباح حيث أن كل هذه تطلب لها معلومات دقيقة خاصة فيما يتعلق بالسيولة والربحية والنشاط والاستقلالية المالية.

إن التحليل المالي يلعب دورا كبيرا في اتخاذ القرار حيث أنه يعتبر منبع للمعلومات بحيث كل أداة من أدوات التحليل المالي لها دور في اتخاذ القرار ابتداء من النسب ومؤشرات حول السيولة والنشاط والربحية وغيرها.

ومن خلال هذا الفصل اتضح لنا أن الدور الذي تلعبه القوائم المالية في توفير المعلومات المالية لمختلف الأطراف ذات الصلة بالشركة، جعله المشرع الجزائري ينظر في كيفية وطرق إعداد وعرض هذه القوائم المالية من خلال إصدار القانون 7-11 الذي جاء ليضبط محتوى هذه القوائم المالية لتتلاءم مع متطلبات الأطراف ذات الصلة من معلومات مالية حول الوضعية المالية للشركة، كما أن أهمية القوائم المالية تكمن بالدرجة الأولى في توفير مختلف المعلومات المالية حول الشركة لأطراف ذات الصلة، حيث تعتمد عليها هذه الأطراف من أجل الوصول الى القرار المالي الرشيد والمناسب، وبالتالي فالقوائم المالية هي بمثابة مرجع لاتخاذ القرارات المالية في المقابل نجد أن للقرارات المالية المتخذة من الأطراف ذات الصلة لها تأثير كبير وواضح على قيمة الشركة.

وبعد الدراسة من الناحية النظرية كان لابد من إعطاء الصيغة العملية لها لجعلها أكثر موضوعية لذلك سنقوم بإسقاط كل المعارف النظرية والتي تطرقنا لها في الفصول السابقة على الجانب التطبيقي، وحتى تتمكن من إثراء دراستنا وجعلها ذات قيمة دعمناها بدراسة ميدانية لإسقاط المنظور النظري على المؤسسة محور الدراسة المتمثلة في شركة مجمع الاخوة عموري.

الفصل الثالث:

عرض وتحليل النتائج والدراسة الميدانية

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة الإخوة عموري

المطلب الأول: تعريف المؤسسة وبطاقتها الفنية

1-التعريف بالمؤسسة: وهي شركة ذات مسؤولية محدودة وتنشط في مجال التجارة حيث تقوم باستيراد كل المعدات للأشغال العمومية والبناء بما في ذلك قطع الغيار واللواحق استيراد المعدات، ماكنات رفع الأثقال والتفريغ ثم بيعها داخل الوطن، تتفرع عبر 25 نقطة بيع موزعة على مختلف مناطق الوطن ومن بينها الوحدة الأم في بسكرة.

2-بطاقتها الفنية

تعد شركة مجمع الإخوة عموري للاستيراد والتصدير سوفراميمكس شركة ذات مسؤولية محدودة SARL أسست سنة 2012 برأسمال اجتماعي حسب التصريح الذي صرح به صاحب الشركة والمقر ومن السجل التجاري بـ: 100000.00 دج تنتمي إلى قطاع الصناعات الثقيلة يقر عدد عملائها حاليا حوالي 50 عامل تقع المنطقة الصناعية وسط مدينة الزيان بسكرة .

1-اسم سيرها عموري لعروسي

2-نوع النشاط استيراد المركبات الجديدة (نشاط منظم)

3-عنوان موقعها على الأنترنت <http://groupeamouri.com>

4- بريدها الإلكتروني: sarl_soframimex@yahoo.fr

5-علامتها التجارية:



SARL LES FRERES AMOURI IMPORT/EXPORT

SARL LES FRERES AMOURI IMPORT/EXPORT

SOFRAMIMEX

إذن فهي شركة قانونية تجارية ذات مسؤولية محدودة SARL

المصدر: وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: نشأة المؤسسة وأهدافها

1- نشأة المؤسسة:

انطلقت مؤسسة SARL SOFRAMIMEX في 2010/10/01 وتقع هذه الوحدة بسكرة في المنطقة الصناعية تقدر المساحة الإجمالية بـ 960 م² منها المغطاة 600 م²، رأسمال يقدر بـ 50.000.000 دج أما بالنسبة للموظفين فقد كانت المؤسسة تشغل 30 موظفا.

2- أهدافها

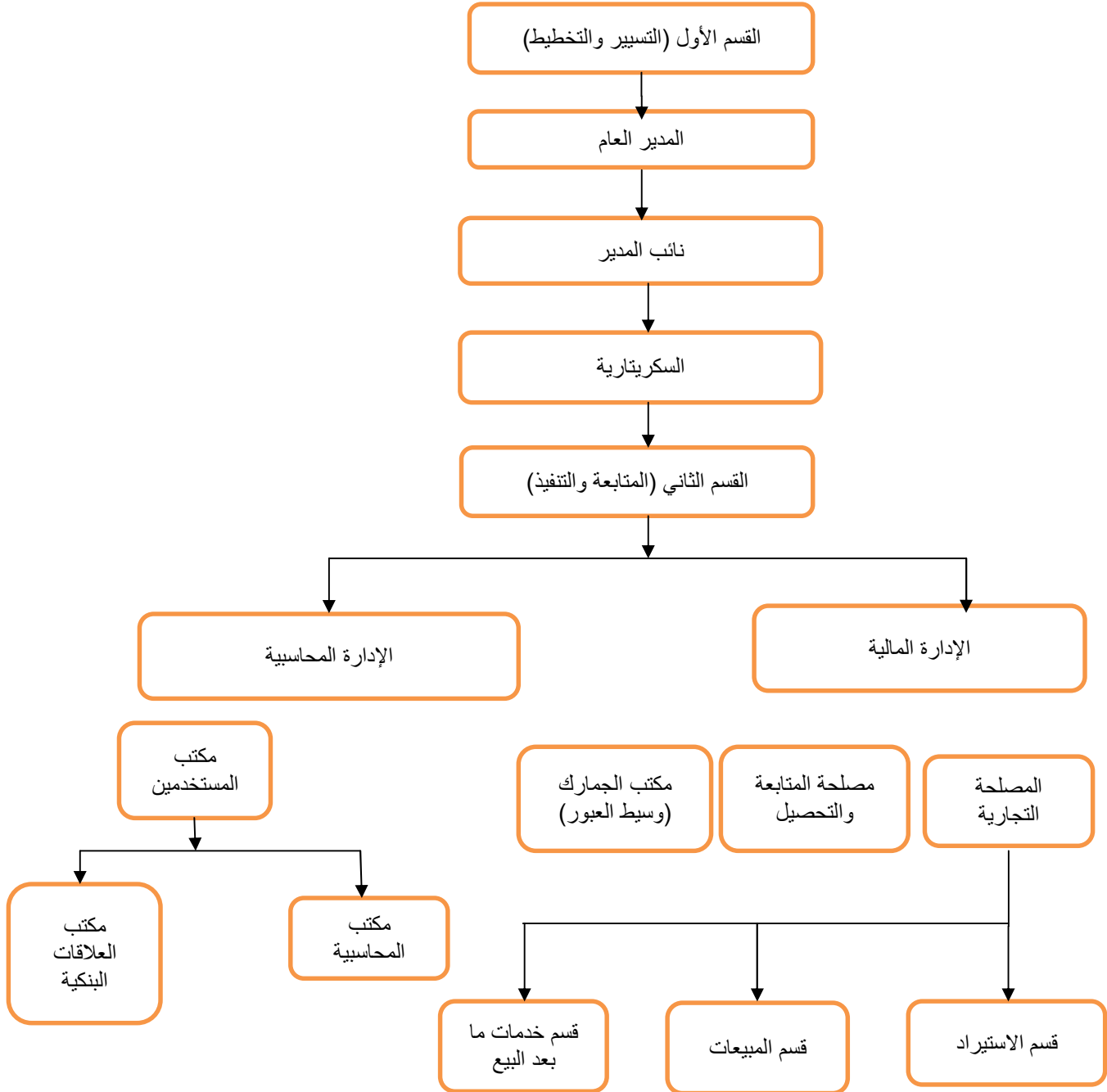
✓ توسيع نطاق توزيعها في معظم مناطق الوطن

✓ التحكم في منافذ التوزيع ومراقبتها

✓ الزيادة في حجم المبيعات

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل (05): الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المطلب الرابع: عينة من شركة *Sehari* لوطاية بسكرة

وفي دراستنا للحالة الميدانية سنتطرق لحالة شركة سحاري لوطاية بسكرة التابعة لمجمع الأخوة عموري، وأخذنا هذه العينة من الشركة سحاري التي هي شركة التصنيع والتسويق الياجور الأحمر رأس مالها يقدر ب 20 000 000 دج، المملوكة من الإخوة عموري.

- مكان الوحدة: لوطاية بسكرة.
- تاريخ تأسيسها: 2012-01-04.
- تاريخ بداية نشاطها: 2016-04-03.
- عدد العمال 150 في 2019-12-31.
- سنقوم بمراجعة التدقيق والتحليل لعمليات حالية في مؤسسة سارل سحاري حتى 2019-12-31:
- الحسابات المالية والممتلكات.
- الأداء الاقتصادي والربحية عن طريق المقارنة.
- النمو الاقتصادي والتوازن المالي.
- المخاطر المتوقعة التي يمكن أن تؤثر على ملائمة الشركة واستمرارية العمليات.

المبحث الثاني: تقديم وتحليل القوائم المالية لمؤسسة الإخوة عموري

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة *Sarl sehari Eloutaya Biskra* لسنة 2019-2018.

1- الميزانية المالية:

جانب الأصول:

الجدول (9): الميزانية المالية 2019-2018

N-1	N	الأصول 2019 Actif
1 392 133 392	1 308 685 567	أصول غير الجارية ح/التثبيتات العينية Immobilisation corporales
...	...	ح/ التثبيتات الجارية انجازها Immobilisation en cours
...	...	ح/التثبيتات المالية Immobilisation Financières
1 392 133 392	1 308 685 567	المجموع Total (01)
37 944 404	15 264 593	أصول جارية ح/ مخزونات بضائع Stocks et Encours
19 727 652	14 030 562	ح/ الذمم المدينة والاستخدامات المماثلة Créance et emplois assimilés
4 616 074	7 252 280	ح/ متاح وما يماثلها Disponibilités et assimilés
62 288 130	36 547 435	المجموع Total (02)
1 454 421 522	1 345 233 002	مجموع الأصول Total Actif (02+01)

جانب الخصوم

الجدول (10): القوائم المالية 2018-2019 .

N-1	N	Passif الخصوم
20 000 000	20 000 000	الأموال الخاصة Capitaux propres
...	138 744 416	ح/ رأس المال Capital Emis
83 743 641	32 019 396	ح/ اقساط والاحتياطات. primes et réserves
55 000 775	...	ح/ النتيجة الصافية résultat Net et Part du Groupe
		ح/ الترحيلات ورؤوس الأموال الأخرى Autre
		Capitauxpropres et Rapport a Nouveau
158 744 416	190 763 812	المجموع Total
554 329 459	401 248 820	الخصوم غير الجارية
...	...	ح/ قروض وديون مالية Emprunts et Dettes
698 771 061	698 771 061	Financières
...	ح/ الضرائب (Diffères et Impôts provisionnes)
		ح/ ديون غير جارية اخرى Autres Dettes
		Non courantes
		ح/ المخصصات والايرادات المدفوعة مسبقا Provisions et produits constatés
		D'avance
1 253 100 520	1 100 019 881	المجموع Total
30 857 899	42 994 758	الخصوم الجارية
3 380 072	6 056 011	ح/ الموردون والحسابات الملحقه Fournisseurs et comptes Rattachés
4 637 252	5 398 540	ح/ الضرائب Impôts
3 701 363	ح/ الأعباء المالية الأخرى Autre Dettes
		ح/ خزينة الخصوم Trésorerie
		Passif
42 576 586	54 449 309	المجموع Total
1 454 421 522	1 345 233 002	مجموع الخصوم Total passif

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية من خلال النسب المتبعة لسنة 2018-2019

➤ نسبة السيولة الخزينة

الجدول(11): نسبة السيولة الخزينة

2019	2018	
22 516 873	62 288 130	الخصوم الجارية
54 449 308	42 576 586	الأصول الجارية
0.41	1.46	أصول الجارية/ الخصوم الجارية

تعتبر هذه النسب القدرة المالية لشركة على سداد ديونها في نهاية السنة المالية 2019 نلاحظ تراجع لنسبة بقيمة 1.5 هذا المعدل يعبر عن صعوبة السيولة في نهاية 2019، من ناحية لأخرى في عام 2018 تشير إلى 1.46 وهذا ما يعبر عن سيولة جيدة.

➤ نسب الهيكل المالية

هي مجموع النسب التي تسمح بتقدير الرصيد لدى الشركة من هذه الحالة سوف نتطرق للنسب التالية:

الجدول (12): افتتاح القروض البنكية بواسطة رؤوس الأموال

2019	2018	البيان
190 763 813	158 744 416	رأس المال
401 248 820	554 329 458	قروض البنكية
47.5	28.6	رؤوس الأموال/ قروض البنكية

يشير هذا التقرير إلى تغطية نسبة 47.5 من القروض في نهاية السنة المالية 2019 أي ما يقارب 1/2 من القرض.

➤ نسبة تمويل التثبيتات المالية

الجدول(13): نسبة تمويل التثبيتات المالية.

2019	2018	
401 248 820	554 329 458	ديون طويلة الأجل Dettes A long Terme CPA
1 308 685 567	1 392 133 392	التثبيتات العينية الصافية Immobilisation corporallesNettes (Hors terrain)
30,66	39,82	(ديون طويلة الأجل x 100) / التثبيتات (Dettes A LT * 100)/Immobilisation

تقدير الديون وقرض CPA يعبر عن مستوى التمويل الخارجي للتثبيتات الصافية انخفضت هذه السنة بمقدار 9.16 مقارنة بالعام السابق بسبب تسديد الجزئي للديون المالية من جهة ومن جهة أخرى تم استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة باستهلاك الأصول الثابتة التثبيتات.

➤ تمويل الثبنيات المالية الأخرى

الجدول(14): نسبة تمويل الثبنيات الأخرى

2019	2018	
698 771 061	698 771 061	ديون + سنة التقارير التي يقع تسديدها Dettes A + An (Associés Apport A rembourse)
1 308 685 567	1 392 133 392	الثبنيات العينية الصافية Immobilisation corporales Nettes (Hors terrain)
53,39	50,19	(ديون + سنة x 100) / الثبنيات

يظهر هذا التقرير تأثير طفيف قدره 3.21 مقارنة بالسنة المالية 2018 ويرجع ذلك أساسا إلى الاهتلاك المطبق.

➤ نسبة الاستقلال المالي

الجدول(15): نسبة الاستقلال المالي.

%	الفرق	2019	2018	
+20.37	+34 019 397	190 763 813	158 744 416	رؤوس الأموال Capitauxpropres
-27.61	-153 080 639	401 248 820	544 329 459	قروض بنكية Prêt Bancaire
	0.22	0.48	0.29	رؤوس الأموال/ قروض بنكية Capitauxpropres / Dettes

تعتبر هذه النسب عن اعتماد الشركة على دائيتها، كما أنها تستند في مدى عمل الشركة بأموالها الخاصة، بشكل عام يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 وهذا ليس هو الحال بالنسبة لهذا التشخيص لذلك من المستحسن أن يفكر المساهمون في زيارة الصندوق الاجتماعي من خلال دمج جزء من المساهمات التي يتعين سدادها مما يسمح له تعزيز استقلالية المالية والتي غالبا ما يصعب تحملها ومع ذلك نلاحظ أن تفوق المساهمين تعمدت زيادة بنسبة قدرها 20.17 % مقارنة بالنسبة المالية 2018 وانخفاض في الديون المتتالية قدرها 27.61 %.

➤ المديونية

الجدول (16): المديونية

2019	2018	البيان
1 154 469 189	1 295 677 707	الخصوم باستثناء رؤوس الأموال Passif Hors Capitaux proper's
1 345 233 003	1 454 421 523	مجموع الأصول Actif Total
85.81	89.08	(الخصوم x100) / مجموع الأصول

نلاحظ انخفاض مستوى التمويل رأس مال الأجنبي بنسبة 3.27% في سنة 2018.

➤ تمويل متوسط وطويل الأجل

الجدول (17): تمويل متوسط وطويل الأجل

2019	2018	البيان
401 248 820	554 329 458	قروض البنك Dettes CPA
1 345 233 003	1 454 421 523	مجموع الأصول Actif Total
29.82	38.11	(خصوم x 100) / مجموع الأصول (Passif *100) / Total Actif

انخفاض دين التكلفة الفعلية في نهاية عام 2009 يظهر نسبة أو حصة تبلغ 29.82% من إجمالي الأصول أي تباينا قدره

8.29% يعكس استقلال تدريجيا عن شريكه وهو CPA.

➤ تمويلات أخرى متوسط الأجل

الجدول (18): تمويلات أخرى متوسط الأجل

2019	2018	البيان
698 771 061	698 771 061	مساهمة الشركات التي يتعين سدادها Apports Associes a Rembourse
1 345 233 003	1 454 421 523	مجموع الأصول Actif Total
51.94	48.04	(الخصوم *100) / مجموع الأصول (Passif *100) / Actif Total

ارتفاع النسبة بـ 3.9% فهذا التقرير يغطي جزء من التمويل من مجموع الأصول بالمساهمات.

➤ نسبة تمويل العمالة الثابتة

الجدول (19): نسبة تمويل

2019	2018	البيان
401 248 820	554 329 458	الخدمات المصرفية CPA Concours Bancaire CPA
1 619 362 892	1 619 362 892	أصول إجمالية Immobilisation Brutes
24.77%	34.23%	الخدمات المصرفية/أصول إجمالية
698 771 061	698 771 061	مساهمة الشركاء Apports Associes
1 619 362 892	1 619 362 892	أصول إجمالية Immobilisation Brutes
% 43.15	43.15 %	الخدمات المصرفية/أصول إجمالية

➤ تمويل الأصول قصيرة الأجل

الجدول (20) نسبة تمويل الأصول قصيرة الأجل

2019	2018	البيان
54 449 308	42 576 586	الخصوم (قصير الأجل خارج مساهمات الشركاء) (Passif acourt terme Hors App/ Associes)
1 345 233 003	1 454 421 523	مجموع الأصول Total Actif
4.05	2.93	الخصوم قصيرة الأجل *100 / مجموع الأصول Passif ACT *100 / Total Actif

ارتفاع ديون قصيرة الأجل في نهاية عام 2019 بنسبة 1.12 % عن العام السابق (سنة 2018).

➤ نسبة السيولة العامة

الجدول (21): نسبة السيولة العامة

2019	2018	البيان
54 449 308	42 576 586	الخصوم الجارية خارج مساهمة الشركة Passif courant Hors App/ Associes
36 547 435	62 288 131	أصول الجارية Actif Courant
0.67	1.46	الخصوم الجارية / الأصول الجارية Actif Courant/ Passif Courant

تشير هذه النسبة الى قدرة الشركة على سداد ديونها التشغيلية دون صعوبة إذا كانت هذه النسبة أكبر من 1 خلافاً لذلك كما هو الحال مع النسبة المالية 2019 التي تقل نسبتها عن 1 فهذا راجع لصعوبة تدفق النقدي على تسديد ديونها في نهاية العام 2019.

➤ تحديد التدفق النقدي

التدفق النقدي = (النتيجة المالية + الاهتلاكات) - استرجاع الاهتلاكات المؤونات

2019: (32 019 396 + 83 447 824) = 115 467 220 دج

2018: (83 743 641 + 83 668 641) = 167 412 282 دج

أي تباين سلبي قدره 51.9 مليون يؤثر بشكل على التدفق النقدي للشركة SARL SEHARI خلال سنة 2019

➤ حسابات النتائج لسنة 2018-2019

جدول (22) جدول حسابات النتائج

N-1		N		البيان
الدائن	المدين	الدائن	المدين	
	56 375 931		56 098 656	أعباء المستخدمين
	456 943		195 845	الضريبة على الرسوم والمدفوعات المماثلة
193 773 717		129 515 045		إجمالي فائض الاستغلال
71 352		9 561 787		المنتجات العملياتية الأخرى
	42		10 759 463	أعباء عملياتية أخرى
	83 447 824		83 447 824	مخصصات الاهتلاكات
				المؤونات وخسائر القيمة
		900 000		استرجاعات قيم وخسائر القيمة
110 176 386		45 769 545		نتيجة العملياتية
				منتجات مالية
	26 432 744		13 750 149	اعباء مالية
	26 432 744		13 750 149	نتيجة المالية
83 743 641		32 019 396		النتيجة العادية
				المنتجات الغير عادية
				اعباء غير عادية
				النتيجة الغير العادية
				الضرائب المستحقة على النتيجة العادية
				الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية
83 743 641		32 019 396		النتيجة الصافية للسنة المالية

➤ نسب الاستغلال

حساب النشاط

$$1- \text{نسبة نشاط} = (\text{رقم الأعمال سنة 2019} - \text{رقم الأعمال 2018}) / \text{رقم الأعمال 2018}.$$

$$= (311\ 507\ 467 - 270\ 511\ 886) / 311\ 507\ 467 = -13.16\%$$

$$2- \text{نسبة نشاط} = (\text{القيمة المضافة 2019} - \text{القيمة المضافة 2018}) / \text{القيمة المضافة 2018}$$

$$= (250\ 606\ 592 - 185\ 809\ 548) / 250\ 606\ 592 = -25.85\%$$

حساب الربحية

معدل الهامش = (نتيجة الدورة / رقم الأعمال)

$$- \text{معدل الهامش 2019} = 270\ 511\ 886 / 32\ 019\ 396 = 11.83\%$$

$$- \text{معدل الهامش 2018} = 311\ 507\ 567 / 83\ 743\ 641 = 26.88\%$$

حساب ربحية الأموال الصافية

ربحية الأموال الصافية = نتيجة السنة / أموال الصافية

$$\text{لسنة 2019: } 190\ 763\ 813 / 32\ 019\ 396 = 16.78\%$$

$$\text{لسنة 2018: } 158\ 744\ 417 / 83\ 743\ 641 = 52.75\%$$

حساب جزء من الرواتب

- جزء من الرواتب = أعباء المستخدمين / القيمة المضافة

$$\text{لسنة 2019: } 185\ 809\ 548 / 56\ 098\ 656 = 30.19\%$$

$$\text{لسنة 2018: } 250\ 606\ 592 / 56\ 375\ 931 = 22.49\%$$

حساب جزء من الدولة

- جزء من الدولة = الضريبة والرسوم / القيمة المضافة

$$\text{لسنة 2019: } 185\ 809\ 548 / 195\ 845 = 0.10\%$$

$$\text{لسنة 2018: } 250\ 606\ 592 / 456\ 943 = 0.18\%$$

المطلب الثالث: تحليل القوائم من خلال مؤشرات التوازن المالي

➤ رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل

العمليات التي يقوم بها رأس المال العامل:

- سنقوم بدراسة لتغطية الالتزامات المستحقة عن طريق الأصول الملموسة بالفرق ما بين الأصول القابلة للتحقيق على المدى القصير و الديون المستحقة على المدى القصير.

- إذا كانت الموارد الدائمة كافية فإنها تمول الأصول في الجارية.

- كلا الطرفين تحصل على نفس النتيجة.

- عرض الميزانية

الجدول(23): الأصول لميزانية 2018-2019

الأصول	2018	2019
المخزون	37 944 404	15 264 593
قابل للتعديلات	19 727 652	14 030 560
الخزينة + الأصول المالية الأخرى الجارية	4 616 074	7 252 280
مجموع الأصول الجارية	62 288 130	36 547 433

الجدول(24): خصوم لميزانية 2018-2019.

خصوم	2018	2019
ديون الجارية	737 646 285	753 220 368
خزينة الخصوم	3 701 363	...
ديون قصيرة الأجل	741 347 648	753 220 368
مجموع الخصوم الجارية	1 482 695 296	1 506 440 736

➤ حساب رأس المال العامل (FR) من أعلى الميزانية

رأس المال العامل = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

الجدول(25): رأس المال لسنة 2019.

المبالغ	البيان
592 012 633	موارد الثابتة
1 308 685 567	الاستخدامات الثابتة
(-) 716 672 934	رأس المال العامل

الجدول (26): رأس المال لسنة 2018.

المبالغ	البيان
713 073 875	موارد الثابتة
1 392 133 392	الاستخدامات الثابتة
(-) 679 059 518	رأس المال العامل

في نهاية السنة 2019 يكون رأس المال العامل FR سالب 716 672 934 - مقابل 679 059 518 - نهاية سنة 2018

هذا الانخفاض في FRN قدر ب 37 613 416

- مؤشرات رأس المال عامل سالبة هذا يعني أنه غير ملائم ويمكن أن يعكس صعوبات المالية الصادرة في العملية .
- إن في حالة شركة السحاري نلاحظ أن ديون بلغت 698 771061 التي يحتفظ بيها الشركاء في شركة تمثل أكثر من 96% وهي ديون قصيرة الأجل تظهر في الميزانية العامة للسنة المالية 2019 ب 53% من الأصول الثابتة.
- هذه الموارد مهمة جدا في استخدامها لتحقيق الاستثمار لن تكون قادرة على السداد على المدى القصير من أجل الحفاظ على التوازن المالي للشركة ووضعها المالي والحفاظ عليها.
- يمكن استكمال تقييم رأس المال العامل بمرور الوقت من خلال تحليل فترات دوران أسفل الميزانية أي:

• سيولة الأصول قصيرة الأجل.

• مستحقات الدفع: الخصوم قصيرة الأجل.

➤ احتياجات رأس المال العامل

حساب احتياجات رأس المال العامل BFR

BFR = رأس المال العامل - الخزينة الصافية

• الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

- خزينة الصافية 2019: (7 252 280 - 0) = 7 252 280 دج

- خزينة الصافية 2018: (4 616 074 - 3 701 363) = 914 711 دج

• حساب BFR

- BFR (2019): (-716 672935) = 7 252280 - 723 925215 (-)

- BFR (2018): (- 679 059 518) = 914 711 - 679 974229 (-)

من دراستنا المسبقة نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل في نهاية السنة المالية 2019 شهدت زيادة طفيفة مقارنة بعام 2018 البالغ 43950986 دج.

ويتم شرح مفهوم احتياجات رأس المال العامل BFR على أنه التحولات الناتجة عن تحركات موارد استغلال التي هي ديون جارية من ناحية ومن ناحية أخرى استخدامات الجارية أو الدورية.

المطلب الرابع: تحليل الحسابات القوائم المالية 2018-2019.

- رأس المال الصافي، خصوم الجارية والغير الجارية، أصول جارية والغير الجارية

• رأس المال الصافي الوحدة: دج

البيان	رصيد 2018 (1)	رصيد 2019 (2)	التغيرات (2)-(1)=(3)	2019/2018 % (2)/(3)
رأس المال الصادر	20 000 000	20 000 000	-	-
رأس المال غير المطلوب	-	-	-	-
أقساط واحتياطات موجودة	-	138 744 416	-	-
فرق اعادة التقييم	-	-	-	-
فرق التوازن	-	-	-	-
النتيجة الصافية	83 743 641	32 019 396	-51 724 245	-61.76
رؤوس الأموال الأخرى وتقييم من جديد	55 000 775	-	55 000 775	100.00
مجموع	158 744 417	190 763 813	32 019 396	38.24

- ارتفعت حقوق المساهمين بقدر 32 019 396 دج وهي زيادة تعزز قدرات التمويل الذاتي لشركة Sehari El

OutayaBishra

• الخصوم الغير جارية

البيان	رصيد 2018 (1)	رصيد 2019 (2)	التغيرات (2)-(1)=(3)	2019/2018 % (2)/(3)
القروض والديون المالية cpa + bank al Baraka	554 329 458	401 248 820	(-)153 080 638	27.61 %
الضرائب	-	-	-	-
ديون أخرى غير جارية	-	-	-	-
مخصصات ومنتجات المؤجلة	-	-	-	-
مجموع	554 329 458	401 248 820	-153 080 638	27.61 %

- يتكون الدين المالي بشكل رئيسي من القروض المصرفية (CPA) كجزء من مشروع الاستثماري عبي بناء الياحور على مستوى بلدية لوطاية بسكرة، فبالإضافة الى قرض بنك البركة الاقتناء المركبات من نوع التقليل في اطار صيغة العقد الايجار التمويلي، هذين البنكين من خلال الائتمان الاستثماري قد انخفضت نسبة 148.5 مليون دينار في نهاية سنة 2019 على النحو التالي:

قروض CPA	: 401 248 820
قروض Al Baraka	...
المجموع :	401 248 820 دج

➤ الخصوم الجارية

البيان	رصيد 2018	رصيد 2019	التغير	2019/2018
الموردون والحسابات المرفقة	30 857 898	42 994 758	12 136 860	39.33
الضرائب	3 380 072	6 056 011	2 675 939	79.16
ديون الأخرى	703 408 313	704 169 599	761 286	0.11
خزينة الأصول	3 701 363	-	- 3 701 363	-100
المجموع	741 347 647	753 220 368	11 872 721	

- شهدت ديون الموردون في نهاية سنة 2019 زيادة معتدلة تقدر بـ 12136860 مقارنة بالسنة 2018 ويتم تلخيصها على النحو التالي:

موردو الخزينة والخدمات	27 014 758 دج
موردو فواتير لم تستلم	15 980 000 دج
المجموع	42 994 758 دج

- تبلغ ديون الضريبة في 31 / 12 / 2019 والمعينة بـ: 6 056 011 دج

- الضريبة المضافة (TVA) : 636 137 دج

- رسوم الطابع على المبيعات: 315028 دج

- صرف الضريبة على البيع: 5 104 846 دج

- تمثل الديون الجارية الأخرى المكونة الى حد كبير من المساهمات التي يتعين على الشركاء تسديدها رصيدها قدره: 704.1 مليون دينار منها مساهمات الشركاء 698.7 مليون دينار.

- نسبة المساهمات التي يتم سدادها 6 987 000 مليون دينار من اجمالي 704.1 مليون دج من الديون الجارية الأخرى في نهاية سنة المالية 2019 ، أي بمعدل 99.2 % من اجمالي الخصوم الجارية.

- مساهمات يتم سدادها: 698 771 061 دج

- تعويضات العمال: 3 364 313 دج
- مساهمات اجتماعية: 306 196 دج
- رواتب /الدخل: 107 289 دج.
- تسبيق العملاء: 1 620 740 دج.
- مجموع: 704 169 599 دج.
- الأصول جارية وغير جارية

البيان	رصيد 2018	رصيد 2019	الفرق	%2019/2018
التشبيات العينية	1 392 133 392	1 308 685 567	-83 447 825	-5.99
التشبيات الجاري إنجازها	-	-	-	-
التشبيات المالية	-	-	-	-
المجموع	1 392 133 392	1 308 685 567	-83 447 825	

- التشبيات الصافية في نهاية السنة المالية 2019 أظهرت انخفاضا قدره 83447825 دج ، تقديم استهلاك المنافع الاقتصادية في سنة 2019 .

- مخصصات للاهلاك والمؤونات في نهاية سنة 2019 تقدر ب 19.18% من مبلغ الأصول الثابتة الخام

- الأصول الثابتة الخام: 1 619 362 891 دج.
- الاهلاكات المتراكمة: 310 677 323 دج.

البيان	رصيد 2018	رصيد 2019	الفرق	%2019/2018
البناءات	1 352 820	1 352 820	//	//
المنشآت التقنية	1 574 153 910	1574 153 910	//	//
التشبيات العينية الأخرى	43 856 162	43 856 162		
المجموع	1 619 362 892	1 619 362 892	//	-

● التشبيات العينية في سنة 2019/12/31 (المتغير).

➤ الأصول الجارية

البيان	رصيد 2018	رصيد 2019	الفرق	% 209/2018
مخزونات البضائع	-	-	-	-
المواد الأولية واللوازم	37 944 404	15 564 593	- 22 379 811	% 58.98
الزبائن	5 384 682	8 504 521	3 119 839	%-57.94
المدينون الآخرون	5 000 000	5 000 000	-	-
الضرائب وما يماثلها	9 342 970	526 039	-8 816 931	% - 94.37
الخزينة	4 616 074	7 252 280	2 363 206	%57.11
مجموع	62 288 130	36 847 433	-25 440 697	

• المواد الأولية واللوازم شهدت انخفاض كبير بمبلغ قدره 22379811 مقارنة بالعام السابق.

• في نهاية العام 2019 سجلت الزبائن زيادة قدره 3119839 مقارنة بالعام السابق.

- الزبائن المطلوب تحصيلها: 8 504 521 دج.

- الزبائن المشكوك فيه: -

- الزبائن المنتجات لم تعد فواتيرها بعد: -

- المجموع: 8 504 521 دج.

➤ مدينون آخرون:

المدينون الآخرون بلغت قيمتها 5 مليون دج تتعلق بالسلف الممنوحة للمورد CBN كجزء من تجهيز من موقع انتاجها في المجال الصناعي.

• الضريبة وما يماثلها: مبلغها الاجمالي 526039 دج من نهاية سنة 2019:

- المشتريات و الخدمات / TVA : 526039 .

- المجموع: 526039 دج.

➤ خزانة الأصول

البيان	رصيد 2018	رصيد 2019	الفرق	%2018/2019
الشيكات المصرفية	1 5 00 000	2 487 727	+987 727	65.84
بنك CPA	-	1 776 692	+1 776 692	-
بنك El Baraka	120 313	21 746	- 98 567	-81.92
بنك Trust	-	20 000	20 000	-
الصندوق	2 995 761	2 946 114	-49 647	-1.65
المجموع	4 616 074	7 252 279	+ 2 636 205	

خزانة الأصول: تبلغ قيمتها في 2019-12-31 ب 7.2 مليون دج مقابل 4.6 مليون في نهاية 2018 أي وجود

اختلاف ايجابي بمبلغ قدره 2.6 مليون دج .

خلاصة الفصل:

من خلال البيانات المالية المتاحة لنا وفقا لأحكام القانون 07-11 المؤرخ بـ25 نوفمبر 2007 بشأن النظام المحاسبي والمالي (SCF)، قمنا بدراسة حالة ميدانية لمؤسسة الإخوة عموري (عينة من شركة سارل سحاري لوطاية بسكرة) وبالتعرف على نشاطها وموقعها وهيكلها التنظيمي، كما قمنا بتحليل القوائم المالية لها باستخدام مختلف أدواتالمالي خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2019 فإن المؤسسة في حالة مالية جيدة تم استلامها من خلال أعمال مراجعة حسابات المؤسسة.

نلخص الميدانية للحصول على النتائج التالية:

- من خلال النسب المالية للمؤسسة فإن شروط التوازن المالي محققة، وجدنا من خلال نسب السيولة تحقق شرط $Tn < 0$ مع قدرة الشركة على تسديد ديونها المستحقة على المدى القصير دون اللجوء إلى أرصدة التشغيل.

- نجاح المؤسسة في دعم أرباح المحققة عبر تدفقاتها النقدية العملية وذلك من خلال الارتفاع في مؤشر النقدية التشغيلية.

- القرار التمويلي الأمثل في هذه الحالة هو الإعتماد على التمويل الذاتي الا ان المؤسسة تحقق أرباح صافية من جهة ولديها سيولة نقدية في الخزينة من جهة أخرى، إلا ان هذا لا يعني عدم اللجوء إلى الاستدانة المالية.

وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن هناك علاقة بين القوائم المالية والقرارات المالية، أي أن هناك تأثير للقوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية لدى الأطراف ذات صلة بشركة الإخوة عموري ولكن هذا التأثير يتفاوت من قائمة مالية لأخرى.

- ومن خلال النتائج التي أعدت من خلال العمل على تحليل الصرامة المالية لشركة في نهاية 2019 والكشف عن بعض صعوبات التدفق النقدي المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للشركة من خلال السنة المالية المذكورة ومن بين هذه الصعوبات سوف نلاحظ على وجه الخصوص مدفوعات الدين المالي الأساسي الذي أصبح مسبق الدفع على المدى القصير خلال السنة المعنية حسب جدول الاهتلاكات للقرض CPA.

على هذا النحو يوصى التفاوض مع البنك الذي يتعامل معها لتأجيل الديون المستحقة في نهاية سنة 2019. مع قابلية طلب قرض من البنك في العام المقبل مع استمرارية ثبات الأسهم الموجودة في الشركة.

خاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية، معالجة إشكالية البحث والمتمثلة في:

هل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تساعد المؤسسة الاقتصادية في اتخاذ المؤسسة لقراراتها المالية ؟
وذلك من خلال الفصول الثلاثة لهذه الدراسة التي وضعت في ضل الفرضيات الأساسية المعتمدة و باستخدام المناهج والأدوات المشار إليها في المقدمة، تم الوصول إلى النتائج والاقتراحات التالية:

أولاً: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: يعتبر النظام المحاسبي المالي العموم الفقري للاقتصاديات الناجحة، والذي من شأنه إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها المؤسسات، سواء من الناحية التنظيمية أو المالية، من هنا تبرز ضرورة وجود نظام محاسبي مالي داخل المؤسسة للتأكد من فعالية وتدارك الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، بما يحقق أهداف اقتصادية.

الفرضية الثانية: تساهم القوائم المالية في المؤسسة في اتخاذ القرارات المالية في التنبيه بالانحرافات المتعلقة بمؤشرات التوازن المالي، وبعدم توازن الهيكل المالي، وارتفاع الخطر المالي، من خلال زيادة الديون وبالتالي الابتعاد عن تخصيص الأمثل للموارد المالية، مما يعني ضرورة تعديل قرارات التمويل أو البحث عن قرار تمويلي بديل، وعليه تظهر مساهمة القوائم المالية باتخاذ القرارات المالية في منح المؤسسة مرونة مالية.

الفرضية الثالثة: القرارات المالية تعتبر جوهر عمل الإدارة المالية فهي تهم بتدبير الأموال وأوجه صرفها بغية تحقيق أهداف المؤسسة من حيث تعظيم قيمتها فالتوليفة الجيدة بين قرارات الاستثمار، التمويل، وتوزيع الأرباح تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة، بحيث أن هناك ارتباط وثيق بين مختلف هذه القرارات.

الفرضية الرابعة: إن المعلومات المالية هي التي تقيم بها المؤسسات أدائها ووضعها المالي، والوسيلة المستعملة لإيصال هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة، والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن استعمالها في القرارات المتعلقة بالمؤسسة.

النتائج المستخلصة من الدراسة:

- تطبيق النظام المحاسبي المالي أحدث تغير في حصيلة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.
- القوائم المالية المعدة وفقاً للنظام المحاسبي المالي تسمح بإنتاج معلومات صادقة وواضحة وسهلة الفهم قابلة للمقارنة، والتي من خلالها تزيد الثقة التي تسوم بين المتعاملين في سوق رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة في المعاملات المالية.
- طريقة عرض القوائم المالية تسهل على المستثمر قرار استثماره من عدمه.
- تعتبر القرارات المالية (قرار التمويل، قرار الاستثمار، وقرار توزيع الأرباح) من أهم العناصر في المؤسسة، إذ على أساسها يتحدد مستقبل هذه الأخيرة، فكلما كان القرار المالي المتخذ رشيمًا كلما أدى هذا إلى الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من طرف المؤسسة، كما أن هذه القرارات متكاملة ويؤثر إحداها على الآخر، إذ أن قرار التمويل يحدد لنا حجم ونوع قرار الاستثمار الذي سنتخذه، وهذا الأخير يحدد لنا سياسة توزيع الأرباح المتبعة من خلال النتائج والأرباح التي يحققها.

- يعتبر قرار الاستثمار قرارا استراتيجيا ومهما يتطلب اتخاذه دراسة جيدة وعميقة، لأن هذا القرار نتائجه غير أكيدة ومرتبطة بالمستقبل، هذا ما يجعله أخطر وأهم القرارات المالية.

- يعتبر التمويل بشبه الأموال الخاصة أسلوب جديد في التمويل إذ جاء ليحل مشكلة الرقابة على المؤسسة في حال الرفع في رأس المال نقدا.

- أصبح قرار توزيع الأرباح من أهم المعلومات التي ترفع من سعر سهم المؤسسة في السوق المالي والعكسفي حال قررت المؤسسة عمم توزيع أرباحها، بحيث يفقد قرار توزيع الأرباح معناه في حال عمم تقسيم رأس المال بين العديد من المساهمين.

التوصيات:

- تلقين مبادئ النظام المحاسبي المالي للمحاسبين المهنيين والأجراء المكلفين بإعداد القوائم المالية ومراقبتها بصورة دائمة.

- تأهيل متخذي القرارات ليطمكفوا من معالجة المواقف الإدارية التي تتطلب قرارات صعبة.

- ضرورة توعية المسؤولين في المؤسسة بأهمية ودور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية.

- على المؤسسة أن تعتمد على بعض المؤشرات والنسب المالية من أجل معرفة الوضعية المالية لذا بصورة واضحة ودقيقة.

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لدور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية وبعم استخلاصنا للنتائج المذكورة، يرى

الباحث انه مازالت بعض النقاط يمكن التطرق إليها و تكون أساسا لبحوث لاحقة وتتمثل في الآتي:

- دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في تقييم تنافسية المؤسسة الاقتصادية.

- أثر القرار المالية على أهداف المؤسسة الاقتصادية.

- أثر الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا المراجع بالعربية

الكتب :

1. إبراهيم عبد الناصر وآخرون، أصول المحاسبة المالية، ج2، ط2، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان،الأردن، 1999.
2. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ج2، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
3. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ج1، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
4. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، ط1، الدار الجامعية، الأسكندرية، مصر، 2008.
5. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية و التطبيقية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.
6. أبو قحف عبد السلام، أساسيات التنظيم و الإدارة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.
7. القاضي، ح و حمدان، م، المحاسبة الدولية ومعاييرها، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008.
8. الشرفاوي علي، العلمية الإدارية و وظائف المديرين، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
9. الحناوي محمد الصالح، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.
10. الدهراوي كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
11. المناصير سفيان، القرارات المالية و أثرها في تحديد الخيار الاستراتيجي باستخدام استراتيجية النمو، مجلس الزمان للنشر، الأردن، 2010.
12. الزعبي هيثم محمد، الإدارة و التحليل المالي، دار الفكر للطباعة و النشر، عمان، الأردن، 2000.
13. الشرع، م و سليمان، س، المحاسبة الإدارية اتخاذ قرارات ورقابة، دار الشرق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002.
14. مجري سعد صادق، إدارة توازن الأداء، دار الثقافة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.
15. بلعجوز حسين، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
16. بوتين محمد، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5 الجزائر، 2005.
17. بودهان موسى، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2010.
18. حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
19. زغيب مليكة و بوشنيقر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
20. شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداد، الجزائر، 2008.

21. صديقي مسعود و آخرون، المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري (I.A.S/I.F.R.S) دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2014.
22. علاوي لخضر، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات و تطبيقها، متيحة للطباعة، الجزائر، 2012.
23. عقل مفلح، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
24. لسوس مبارك، التسيير المالي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
25. نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
26. هوام جمعة، المحاسبة العميقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS 2010/2009، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

الرسائل و الأطروحات

1. إلياس بدوي، دور تطبيق نظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (IAS/IFRS) في معالجة أثر التضخم في القوائم المالية، مذكرة ماجستير في علوم التجارية، تخصص محاسبة و جباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.
2. بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012.
3. احليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و تمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
4. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2008.
5. زراقة انتصار، أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.
6. شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.
7. عباسي عصام، تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011.
8. علجية حنان، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص أنظمة المعلومات و مراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.
9. عزه الأزهر، عرض و مراجعة القوائم المالية في ضل معايير المحاسبية الدولية و المراجعة الدولية، مذكر ماجستير، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009.
10. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012.

11. لزعم سمية، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.
12. مرحوم محمد الحبيب، إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة و أثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسنية بن بوعلبي بالشلف، الجزائر، 2012.
13. ناصر محمد علي الجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.
- نور الهدى حنون، لوحة القيادة كأداة لترشيد قرار التمويل في التمويل في مؤسسة اقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.
- القوانين و المراسيم**
1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429هـ الموافق ل 26 مايو سنة 2008، المتضمن تطبيق احكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429هـ الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19.
- المؤتمرات و الملتقيات**
1. بشير بن عيشي وعمار بن عيشي، الملتقى الدولي حول (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات و الحوكمات، مداخلة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014.
2. ربيع بوصبيح العايش و آخرون، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مداخلة جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، يومي 5 و 6 ماي، 2013.
3. سليمان بلعور و عبد القادر قطيب، الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات و الحوكمات، مداخلة متطلبات مهنة المحاسبة في ظل النظام المحاسبي المالي، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014.
4. عزوز علي و متناوي محمد، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، مداخلة متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي الجديد، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، يومي 17 و 18 جانفي، 2010.

5. مليكة زغيب وإلياس بوجعادة، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، افريل 2009.

6. بركان دليلة، تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2011.

المواقع الإلكترونية

<http://www.abahe.co.uk/b/international@marketing.pdf>

المرجع الأجنبية

Pierre conso ،Farouk Hemici، Gestion financière de l'entreprise، 9èdition، DUNOD، Paris، 1999، PP438-440

الملاحق

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.º 0 0 0 9 0 7 0 2 4 2 8 4 0 9 0

Désignation de l'entreprise: SARL SOFRAMIMEX 2020
 SARL SOFRAMIMEX 2020
 Activité: IMPORT/EXPORT VEHICLES INDUSTRIELS
 Adresse: RUE ZAATCHA BISKRA

Exercice clos le 31/12/20

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2020			2019
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	425 100	65 000	360 100	375 100
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments	10 927 574	531 444	10 396 130	
Autres immobilisations corporelles	165 047 841	108 166 067	56 891 773	66 873 779
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	88 836 246		88 836 246	88 836 246
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	132 175 590		132 175 590	136 715 910
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	397 412 353	108 752 512	288 659 840	292 801 036
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	440 880 323		440 880 323	282 330 660
Créances et emplois assimilés				
Clients	2 952 809 757		2 952 809 757	2 689 622 652
Autres débiteurs	1 817 985 649		1 817 985 649	1 593 426 047
Impôts et assimilés	311 476 489		311 476 489	445 929 090
Autres créances et emplois assimilés				6 046 334
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	50 000 000		50 000 000	60 000 000
Trésorerie	61 652 974		61 652 974	408 259 178
TOTAL ACTIF COURANT	5 634 805 195		5 634 805 195	5 485 613 964
TOTAL GENERAL ACTIF	6 032 217 548	108 752 512	5 923 463 036	5 778 415 000

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 9 0 7 0 2 4 2 8 4 0 9 0

Designation de l'entreprise: SARL SOFRAMIMEX 2020
 SARL SOFRAMIMEX 2020
 Activité: IMPORT/EXPORT VEHICLES INDUSTRIELS
 Adresse: RUE ZAATCHA BISKRA

Exercice clos le 31/12/20

BILAN (PASSIF)

	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	200 000 000	200 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	3 091 364 934	3 091 364 934
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	134 891 457	142 926 600
Autres capitaux propres - Report à nouveau	142 926 600	
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	3 569 182 993	3 434 291 535
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	233 862 612	215 119 274
Impôts	75 519 999	79 930 762
Autres dettes	1 899 935 269	1 846 894 015
Trésorerie passif	144 964 161	202 179 414
TOTAL III	2 354 282 043	2 344 123 465
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	5 923 465 036	5 778 415 000

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIMERIE DESTINEE A L'ADMINISTRATION NIF 000907024284090

Désignation de l'entreprise: SARL SOFRAMIMEX 2020
SARL SOFRAMIMEX 2020
Activité: IMPORT/EXPORT VEHICLES INDUSTRIELS
Adresse: RUE ZAATCHA BISKRA

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		772 922 492		774 938 456
Produits fabriqués				
Production vendue Prestations de services		112 541		682 775
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Totaux d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		773 035 033		775 621 232
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
- Production de l'exercice		773 035 033		775 621 232
Achats de marchandises vendues	610 135 138		30 952 624	
Matières premières				
Autres approvisionnements			4 248 561	
Variations des stocks		158 549 663	378 920 181	
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	6 013 957		18 034 020	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations				
Services Entretien, réparations et maintenance	536 247		646 804	
Primes d'assurances	341 973		337 043	
Personnel Personnel extérieur à l'entreprise	389 418		146 663	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	10 809 658		9 066 148	
Publicité	742 629		16 150	
Déplacements, missions et réceptions	3 931 441		12 789 002	
Autres services	12 152 291		17 069 376	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
Consommations de l'exercice	486 503 092		472 226 575	
- Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		286 531 941		303 394 657
Charges de personnel	46 029 652		62 369 919	
Impôts et taxes et versements assimilés	28 450 735		19 564 401	
- Excédent brut d'exploitation		212 051 553		221 460 336
Autres produits opérationnels		2 938 232		502 117
Autres charges opérationnelles	7 735 759		12 022 251	
Dotations aux amortissements	15 156 108		14 724 109	
Provision				
Autres de valeur				

... la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 9 0 7 0 2 4 2 8 4 0 9 0

Désignation de l'entreprise: SARL SOFRAMIMEX 2020
SARL SOFRAMIMEX 2020
Activité: IMPORT/EXPORT VEHICLES INDUSTRIELS
Adresse: RUE ZAATCHA BISKRA

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT ..I..

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		192 097 917		195 216 093
Produits financiers		1 560 574		763 824
Charges financières	11 362 107		2 172 681	
VI-Résultat financier	9 801 533		1 408 857	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		182 296 384		193 807 235
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	47 404 927		50 880 635	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		134 891 457		142 926 600

(*) A détailler sur état annexe à joindre

Désignation de l'entreprise: SARL SOFRAMIMEX 2020
 SARL SOFRAMIMEX 2020
 Activité: IMPORT/EXPORT VEHICLES INDUSTRIELS
 Adresse: RUE ZAATCHA BISKRA
 Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

3/Charges de personnel, impôts, taxes et versements assimilés, autres services :

Rubrique	Montants
Autres services	
Charges locatives et charges de copropriété	2 800 000
Etudes et recherches	
Documentation et divers	20 550
Transports de biens et transport collectif du personnel	1 495 684
Frais postaux et de télécommunications	477 148
Services bancaires et assimilés	7 358 607
Cotisations et divers	300
TOTAL (1)	12 152 291
Charges de personnel	
Rémunération du personnel	37 553 574
Rémunération de l'exploitant individuel	
Cotisations aux organismes sociaux	8 476 078
Charges sociales de l'exploitant individuel	
Autres charges sociales	
Autres charges de personnel	
TOTAL (2)	46 029 652
Impôts, taxes et versements assimilés	
Impôts, taxes et versements assimilés sur rémunérations	
Impôts et taxes non récupérables sur chiffre d'affaires	17 998 656
Autres impôts et Taxes (Hors impôts sur les Résultats)	10 452 079
TOTAL (3)	28 450 735
TOTAL (1)+(2)+(3)	86 632 679

4/Autres charges et produits opérationnels :

Autres charges opérationnelles	Montants
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels, droits et valeurs similaires	
Moins values sur sortie d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présence	
Pertes sur créances irrécouvrables	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Amendes et pénalités, subventions accordés, dons et libéralités	319 256
Charges exceptionnelles de gestion courante	175
Autres charges de gestion courante	7 416 328
TOTAL	7 735 759
Autres produits opérationnels	
Montants	
Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	
Plus values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	
Jetons de présences et rémunérations d'administrateurs ou de gérant	
Quotes-parts de subventions d'investissement virées au résultat de l'exercice	
Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	
Rentrées sur créances amorties	
Produits exceptionnels sur opérations de gestion	2 936 781
Autres produits de gestion courante	1 451
TOTAL	2 938 232

Désignation de l'entreprise: SARL SOFRAMIMEX 2020
 SARL SOFRAMIMEX 2020
 Activité: IMPORT/EXPORT VEHICLES INDUSTRIELS
 Adresse: RUE ZAATCHA BISKRA
 Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

5/ Tableau des amortissements et pertes de valeurs :

Rubriques et Postes	Dotations Cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice (1)	Diminutions éléments sortis	Dotations cumulées en fin d'exercice	Dotations fiscales de l'exercice (2)	Ecart (1)-(2)
Goodwill						
Immobilisations incorporelles	50 000	15 000		65 000	15 000	
Immobilisations corporelles	93 546 404	15 141 108		108 687 512	15 141 108	
Participations						
Autres actifs financiers non courants						
TOTAL	93 596 404	15 156 108		108 752 512	15 156 108	

6/ Tableau des immobilisations créées ou acquises au cours de l'exercice :

Rubrique (Nature des immobilisations (créées ou acquises à détailler)	Montants bruts	TVA déduite	Montant net à amortir
Goodwill			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles	15 555 232		15 555 232
Participations			
Autres actifs financiers non courants			
TOTAL	15 555 232		15 555 232

Désignation de l'entreprise: SARL SOFRAMIMEX 2020
 SARL SOFRAMIMEX 2020
 Activité: IMPORT/EXPORT VEHICLES INDUSTRIELS
 Adresse: RUE ZAATCHA BISKRA

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

7/ Tableau des immobilisations cédées (plus ou moins values) au cours de l'exercice

Nature des Immobilisations cédées	Date acquisition	Montant net figurant à l'actif	amortissements pratiqués	Valeur nette comptable	Prix de cession	Plus ou moins value	
						Plus value	Moins value
NEANT							
TOTAL							

8/ Tableau des provisions et pertes de valeurs:

Rubriques et postes	Provisions cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice	Reprises sur l'exercice	Provisions cumulées en fin d'exercice
-Pertes de valeurs sur stocks (à détailler pour chaque catégorie de stock sur état annexes				
-Pertes de valeurs sur créances (1)				
-Pertes de valeurs sur actions et parts sociales (2)				
-Provisions pour pensions et obligations similaires				
-Provisions sur litiges				
-Autres provisions liées au personnel				
-Provisions pour impôts				
-Autres provisions à détailler sur états annexes				
TOTAL				

(1) A détailler en tableau 8/1

(2) A détailler en tableau 8/2

Désignation de l'entreprise: SARL SOFRAMIMEX 2020
 SARL SOFRAMIMEX 2020
 Activité: IMPORT/EXPORT VEHICLES INDUSTRIELS
 Adresse: RUE ZAATCHA BISKRA

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal:

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	Bénéfice	134 891 457
	Perte	
II. Réintégrations		
Charges des immeubles non affectées directement à l'exploitation		
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		
Frais de réception non déductibles		
Cotisations et dons non déductibles		
Impôts et taxes non déductibles		
Provisions non déductibles		
Amortissements non déductibles		
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles		
<small>Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)</small>		
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC2010)		
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôts exigible sur résultat	47 404 927
	Impôts différé (variation)	
Pertes de valeurs non déductibles		
Amendes et pénalités		
Autres réintégrations *		
Total des réintégrations		47 435 183
III. Déductions		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		
<small>Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)</small>		
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions *		
Total des déductions		
IV. Déficits antérieurs (à déduire) (cf.art 147 du CIDTA)		
Déficit de l'année 2016		
Déficit de l'année 2017		
Déficit de l'année 2018		
Déficit de l'année 2019		
Total des déficits à déduire		
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	182 326 641
	Déficit	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

Désignation de l'entreprise: SARL SOFRAMIMEX 2020
 SARL SOFRAMIMEX 2020
 Activité: IMPORT/EXPORT VEHICLES INDUSTRIELS
 Adresse: RUE ZAATCHA BISKRA
 Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

10/ Tableau d'affectation du résultat et des réserves (N-1) :

		Montants
Origine	Report à nouveau de l'exercice N-1 (à détailler)	2 993 694 210
	Resultat de l'exercice N-1	142 926 600
	Prélèvements sur réserves (à détailler)	
	TOTAL	3 136 620 811
Affectation	Reserves (à détailler)	
	Augmentation du capital	
	Dividendes	
	Report à nouveau (à détailler)	3 136 620 811
	TOTAL	3 136 620 811

11/ Tableau des participations (filiales et entités associées):

filiales et entités associées	capitaux propres	dont capital	Quote-part de capital détenu %	Résultat dernier exercice	Prêts et avances accordées	Dividendes encaissés	Valeur comptable des titres détenus
-------------------------------	------------------	--------------	--------------------------------	---------------------------	----------------------------	----------------------	-------------------------------------

FILIALES

www.E.A.N.Tun

ENTITES ASSOCIEES

www.E.A.N.Tun

Désignation de l'entreprise: SARL SOFRAMIMEX 2020
 SARL SOFRAMIMEX 2020
 Activité: IMPORT/EXPORT VEHICLES INDUSTRIELS
 Adresse: RUE ZAATCHA BISKRA
 Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

12/ Commissions et courtages, redevances, honoraires, sous-traitance, rémunérations

Désignation des personnes Bénéficiaires	Numéro d'identifiant fiscal	Adresse	Montant perçu
AGREMENT N°1510 KHERRACHI BRAHIM RAS ELGHERICH BISKRA			60 000
1961070101115549 38 AVENUE HAKIM SAADANE BISKRA			67 500
SHOW ROOM - BBA - KIRQUANI FARES 197534010127634 ROUTE BOUMERGUED BORDJ BOU ARRERODJ			1 743 170
IF N°198510010091837 LOT AMMAR KHODJA N°01 BOUIRA			7 931 614
SHOW ROOM - JIJEL - ETS MERIMBECH AHCHENE 195118090258332 RTE.NAT.N°43 DJEMAA BENI H'BIBI JIJEL			349 525
099416029593700 CITE SONALGAZ LOT 346 OUI DE CONSTANTINE ALGER			625 892
TOTAL			10 777 701

13/ Taxe sur l'activité professionnelle :

Lieu de paiement de la TAP	Chiffre d'affaires		TAP acquittée
	Imposable Par commune	Exonéré	
CHIFFRE D'AFFAIRES AYANT BENEFICIER DE LA REFACTION DE 30%	487 135 964		6 819 904
CHIFFRE D'AFFAIRES SANS REFACTION	285 899 069		6 717 981
TOTAL			12 537 885